

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٧١

الأربعاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ليو جياي (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين  
 أذربيجان . . . . . السيد موسيف  
 الأرجنتين . . . . . السيدة بورولي  
 أستراليا . . . . . السيد كوينلان  
 باكستان . . . . . السيد مسعود خان  
 توغو . . . . . السيد مينون  
 جمهورية كوريا . . . . . السيد أوه جون  
 رواندا . . . . . السيد غاسانا  
 غواتيمالا . . . . . السيد روسنتال  
 فرنسا . . . . . السيد لاميك  
 لكسمبرغ . . . . . السيدة لو كاس  
 المغرب . . . . . السيد لوليشكي  
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد ويلسون  
 الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد ديلورنتيس

## جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1358430 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والجمهورية العربية السورية وكرواتيا والنمسا واليابان للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غيلز مارشيك، رئيس القسم القانوني في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في البداية، سيدي السفير غاري كوينلان ببيان مشترك باسم اللجان المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). بعد هذا البيان المشترك، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء تلك اللجان الثلاثة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غاري كوينلان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): باسم رؤساء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعنية بمكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة

عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل، يشرفني أن أطلع المجلس على أوجه التعاون المستمر بين اللجان الثلاث وأفرقة خبرائها.

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، انضم رؤساء هذه اللجان الثلاث إلى رؤساء اللجان المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بشأن جمهورية إيران الإسلامية، والقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، بشأن حركة الطالبان، ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، في جلسة إحاطة مفتوحة للدول الأعضاء بشأن الدور الذي يقوم به كل من مجلس الأمن وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب والانتشار. وكان هذا الاجتماع الأول من نوعه واستهدف زيادة الوعي بين الدول الأعضاء بالإجراءات التي يفرضها المجلس والتوصيات المتصلة بها والإرشادات التي وضعتها فرقة العمل، والمساعدة التي يمكن أن تقدمها لجان الجزاءات التابعة للمجلس وأفرقة خبرائها وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للدول الأعضاء.

وبالإضافة إلى تلك الإحاطة المفتوحة، ومن خلال أفرقة خبرائها، واصلت اللجان الثلاث ممارستها لتبادل المعلومات ذات الصلة والاجتماع، حسب الاقتضاء، بغية مناقشة القضايا المشتركة وتنسيق أعمالها وتبادل وجهات النظر بشأن قضايا بعينها. وشاركت أفرقة الخبراء الثلاثة بشكل فعال في أنشطة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وواصلت تعاونها الوثيق بشأن المسائل المتصلة، خصوصاً، بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والانتشار.

وأفرقة الخبراء الثلاثة جميعها تنسق أنشطتها للتواصل والزيارات القطرية على أساس منتظم. وعند الاقتضاء، فإنها تتشاور فيما بينها لدى التخطيط لزيارات قطرية أو سفريات مماثلة حتى تسمح بمشاركة أفرقة الخبراء الأخرى في زيارة

وفي إحاطتي الإعلامية اليوم، سأركز على مجالات العمل الرئيسية الثلاثة للجنة جزاءات القاعدة، إذ تواصل رصد تنفيذ القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢).

تتمثل تلك المجالات، أولاً، في التصدي بفعالية للتهديد الناشئ الذي تشكله القاعدة ومن يرتبطون بها للسلم والأمن الدوليين، مع التركيز بشكل خاص على عمل اللجنة في معالجة التهديدات الأخيرة للسلام والاستقرار والأمن في مالي ومنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال التفاعل مع دول المنطقة؛ ثانياً، ضمان أن يظل تطبيق نظام الجزاءات فعالاً ووثيق الصلة بالموضوع؛ ثالثاً، ضمان أن تكون إجراءات نظام الجزاءات عادلة وواضحة.

وستوزع من هذا البيان اليوم نسخة ورقية أكثر تفصيلاً، وسوف متاح على الموقع الشبكي للجنة.

أما فيما يتعلق بالتهديد الناشئ، فقد أشار فريق الرصد في تقريره الرابع عشر إلى منطقة الساحل والشرق الأوسط باعتبارهما أكبر ساحتين لنشاط تنظيم القاعدة المرتبطين به خلال عام ٢٠١٣. وينعكس ذلك في أنشطة اللجنة عن تلك الفترة.

وفي أيار/مايو، ذكرت أن اللجنة عقدت اجتماعاً خاصاً في ٩ نيسان/أبريل بشأن التهديدات التي تواجهها مالي جراء أنشطة المرتبطين بالقاعدة في المنطقة، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين (انظر S/PV.6965). وأبرز هذا الاجتماع الحاجة إلى استمرار رصد دور القاعدة والمرتبطين بها في مالي ومنطقة الساحل، مع تكريس دور أكثر مركزية لجهود بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. وكان ذلك عقب الإجراء الذي اتخذته اللجنة في وقت سابق من العام بإدراج أنصار الدين ومؤسسها وقائدها إياد أغ غالي، إلى جانب القيادة المدرجة بالفعل لحركة التوحيد والجهاد في غرب

معينة أو لتمكين الأفرقة الأخرى من إبلاغها بأي احتياجات محددة من المعلومات بشأن البلدان المزمع زيارتها. واستمرت أفرقة الخبراء الثلاثة في استكشاف السبل لزيادة تعزيز التنسيق والتعاون القائمين حالياً.

سمحوا لي الآن أن أنتقل إلى بياني باسم اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

كان من الدروس الرئيسية المستفادة من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أن القاعدة وفروعها قد انتشرت في مناطق عديدة بالفعل. ولم يعد التهديد يركز بالدرجة الأولى على تنظيم القاعدة العالمي، بل إنه يدور حول مجموعة من الكيانات غير المتجانسة بشكل متزايد والتي تتطور هي نفسها باستمرار من خلال تجنيد مقاتلين من الشباب الأصغر سناً واكتساب قدرة متزايدة على التنقل عبر الحدود. وقد تكيف تنظيم القاعدة بشكل فعال مع التزاعات المحلية وحشد الأنصار المحليين المؤيدين للأيديولوجية الأوسع للتنظيم، بالرغم من خلافاتهم.

وبعض الدول التي لم تكن حتى الآن ضحية للإرهاب تواجه العديد من عوامل الخطر نفسها التي تواجهها البلدان التي تعاني من تلك الآفة. وكما تبين لفريق الرصد التابع للجنة ١٢٦٧ في تقريره الرابع عشر (S/2013/467)، ما فتئت الدعاية الإرهابية على شبكة الإنترنت تزداد تعقداً وتتسع دائرة وصولها، وتسهم في مشكلة التطرف الذاتي. وهذا، بدوره، يلهم أعمال العنف الإرهابية المعبرة التي يرتكبها أفراد أو مجموعات صغيرة، كالهجمات التي وقعت في بوسطن ولندن وباريس مؤخراً. والتكتيكات غير المتماثلة والهجمات المعقدة المتزامنة والمتعددة الضربات التي تستخدمها وحدات القاعدة الصغيرة، وإن كانت ذات قدرة عالية على التنقل، تستمد قوتها من الفهم الوثيق لمكامن الضعف الإقليمية، كالحُدود الطويلة أو التي يسهل اختراقها.

ويمثل هذا الاجتماع الخاص ابتكارا هاما في انخراط اللجنة مع دول المنطقة في الخطوط الأمامية. وإذا أريد لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة أن يكون أداة مفيدة في الجهود الرامية إلى مكافحة الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها المنتسبون إلى القاعدة في هذه المناطق، فيجب أن توضع بأيدي البلدان والمجموعات الإقليمية المتضررة. وسوف يضمن ذلك أن تجسد قائمة الجزاءات بدقة الطابع الدينامي للتهديد وسوف تعزز تنفيذ التدابير في الميدان.

وفي الوقت نفسه، فإن استمرار الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية قد شهد بروز وجود قوي لتنظيم القاعدة، مستفيدا من تنظيم القاعدة في العراق تحت اسم جبهة النصرة وجاذبا مئات من المحندين من خارج الجمهورية العربية السورية. وردت اللجنة في أيار/مايو بإدراج جبهة النصرة اسما مستعارا لتنظيم القاعدة في العراق، فضلا عن قائدها أبو محمد الجولاني الذي تم إدراج اسمه في تموز/يوليه.

أما بخصوص النقطة الثالثة المتمثلة في كفاءة إبقاء تطبيق النظام ذا صلة وفعال، فقد واصلت اللجنة أيضا جهودها الرامية إلى أن يظل تطبيق النظام ذا صلة وفعال. انتهت في الآونة الأخيرة من النظر في التوصيات الواردة في التقرير الرابع عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. وقدم الفريق في تقريره ١٩ توصية، ينصب تركيزها في المقام الأول، على النهوض بنظام جزاءات محددة الأهداف تابع للأمم المتحدة يقوم على الأدلة ويكون أكثر فعالية، وتحسين تنفيذ تدابير الجزاءات وفعاليتها.

وعلى وجه الخصوص، وبناء على توصية الفريق، طلبت اللجنة إلى الفريق أن يقدم إلى اللجنة إحاطة إعلامية سرية سنوية بشأن الكيفية التي تجسد بها القائمة التهديد الحالي، اعترافا بأن الجزاءات سيكون لها أكبر الأثر إذا كان الأفراد والكيانات المستهدفة من قبل نظام الجزاءات هم الذين يضطلعون حاليا

أفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حمادة ولد محمد الخيري وعبد الرحمن ولد العمار، على التوالي.

وعلى الرغم من أن عملية سيرفال التي قادتها فرنسا طردت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا من المدن الرئيسية في شمال مالي، واستعادت السلطة الحكومية، وقوضت قوة تلك المجموعات إلى حد كبير، فقد استمر وجود جيوب المقاومة كما بقي خطر التعرض لهجمات المرتبطين بالقاعدة عبر منطقة الساحل. وقد أظهرت عملية سيرفال أيضاً المستوى الرفيع من التدريب والمعدات لدى المجموعات الإرهابية في المنطقة والصلة الوثيقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي داخل بلدان المغرب العربي والساحل وفيما بينها على السواء.

وبالمثل، يصف التقرير الرابع عشر لفريق الرصد أيضاً الاتصالات العملية بين الكيانات الإرهابية في شرق ليبيا المرتبطين بالقاعدة في منطقة الساحل والمغرب العربي والشرق الأوسط وجنوب آسيا، ويكشف عن وجود معسكرات تدريب في ليبيا، يسافر إليها العديد من المقاتلين الأجانب قبل التوجه للقتال في أماكن أخرى. وقد استجابت اللجنة من خلال إدراج اسم محمد جمال عبد الرحيم أحمد الكاشف وشبكته جمال محمد، المسؤولة عن إنشاء معسكرات تدريب في مصر وليبيا وما تردد عن ضلوعها في الهجوم على مقر بعثة الولايات المتحدة في بنغازي، ليبيا، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

ورداً على تلك التهديدات القائمة والناشئة، دعت لجنة جزاءات القاعدة الدول الأعضاء في منطقتي الساحل والمغرب العربي إلى اجتماع خاص عقد لمناقشة التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة وأتباعه للنظر في السبل التي يمكن لنظام الجزاءات من خلالها دعم الدول المتضررة، ومناقشة أفضل السبل لإدماج تلك التدابير في الاستجابات الوطنية والإقليمية لتهديد القاعدة.

نظرت اللجنة في طلب مقدم من أحد الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة من أجل الإعفاء من الحظر المفروض على السفر. وهذا الطلب هو الأول من نوعه الذي يتم تلقيه عن طريق آلية تنسيقية منشأة عملاً بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦). ووسع مجلس الأمن نطاق ولاية الجهة التنسيقية لتلقي طلبات الإعفاء في الفقرة ٨ من القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، ويتيح هذا التطور إمكانية وصول أوسع نطاقاً لإجراءات اللجنة من جانب الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة.

في عام ٢٠١٣، تم إبلاغ العديد من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة باسم الدولة التي اقترحت إدراج أسمائهم في القائمة. وجرى تبسيط هذا الكشف في العام الماضي في الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، التي تنقض الافتراض بأن الدولة التي تقترح إدراج اسم فرد أو كيان ترغب في إبقاء مركزها بوصفها الدولة صاحبة الاقتراح الرامي إلى الإدراج في القائمة سريراً. هذا التطور، إلى جانب تقديم الأسباب الكامنة وراء القرار الذي اتخذته اللجنة في قضايا أمين المظالم يعني إعطاء الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة مجالاً أكبر لفهم اقتراح إدراج اسمائهم في القائمة.

لا يزال مكتب أمين المظالم يقوم بدور أساسي في ضمان أن تكون الإجراءات التي تتبعها اللجنة واضحة وأن تجسد القائمة بصورة دينامية التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة والتنظيمات المنتسبة له. ولدى مكتب أمين المظالم عبء متزايد من القضايا. ومنذ آخر إحاطة إعلامية للمجلس في شهر أيار/مايو، شطبت اللجنة خمسة أسماء من القائمة بعد نظرها في التقارير المقدمة من أمين المظالم. هناك حالياً ١٥ التماساً تم تلقيها عن طريق مكتب أمين المظالم وتم في مختلف مراحل النظر فيها.

في المستقبل، ستواصل اللجنة إيلاء الاهتمام لمبادئ الإجراءات القانونية الواجبة في سياق مجلس الأمن من أجل

بأدوار ذات نفوذ في تنظيم القاعدة والتنظيمات المنتسبة إليه أو يدعمهما. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الحفاظ على عنصر المفاجأة فيما يخص إدراج الأسماء الجديدة في القائمة وللحيلولة دون نقل الأصول، فإن اللجنة تشجع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن للحد من حالات التأخير بين إخطار اللجنة بإدراج أسماء جديدة في القائمة وتنفيذ التدابير على الصعيد المحلي. وأخيراً، طلبت اللجنة إلى الفريق أن يعمل مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى تفهم أفضل للعقبات التي تحول دون الامتثال الكامل للتدابير وتقديم النتائج التي يتوصلون إليها إلى اللجنة.

وواصلت اللجنة استعراض الأسماء المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، مع تركيز الاهتمام بشكل خاص على القيود التي تفتقر إلى عناصر تحديد الهوية اللازمة لكفالة التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات، والقيود ذات الصلة بالأفراد الذين يبلغ عن وفاتهم والكيانات التي أبلغ أو ثبت أنه لم يعد لها وجود، والقيود التي لم تستعرض منذ ثلاث سنوات أو أكثر. ولا تزال استجابة الدول الأعضاء ذات أهمية حيوية بالنسبة للتنفيذ الناجح لهذه الاستعراضات، وأود أن أشكر الدول الأعضاء التي شاركت بنشاط في عمليات الاستعراض هذه عن طريق توفير معلومات مفصلة ومحدثة. وتعزز اللجنة الطريقة التي تتفاعل بها مع الدول الأعضاء في سياق هذه الاستعراضات، وتهدف إلى تشجيع زيادة تبادل معلومات أكثر دقة عن الأفراد والكيانات، وزيادة اهتمام اللجنة بآراء الدول الأعضاء وشواغلها.

ومنذ آخر إحاطة إعلامية للمجلس (انظر S/PV.6964) واصلت لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة إنجاز التحسينات الإجرائية للقرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، ودعم ولاية اللجنة لتتصدى بوضوح وفعالية للتهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة والتنظيمات المنتسبة له. وفي تشرين الثاني/نوفمبر،

ضمان أن تكون إجراءاتها واضحة وأن النظام يتقيد بالمبادئ الأساسية للعدالة.

في الأشهر الستة الماضية، ظلت اللجنة تعمل بنشاط بشأن الحالة في مالي ومنطقة الساحل، والمغرب العربي والشرق الأوسط، بالنظر إلى التهديد المشترك من عناصر التنظيمات المنتسبة لتنظيم القاعدة في هذه المناطق. وسيركز الاجتماع الاستثنائي الثاني للجنة على التكامل بين استراتيجية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً الخاصة بمنطقة الساحل وتدابير نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، ولا سيما على المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتهيئة بيئة أمنية مؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن ضمان بقاء نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة أداة فعالة من أجل التصدي للتهديد المستمر الذي يشكله تنظيم القاعدة والتنظيمات المنتسبة له مشروع مشترك حيث من المهم جداً أن تشارك فيه جميع الدول الأعضاء. إن وجود الدول الأعضاء في الخطوط الأمامية يجعلها في موقع فريد يمكنها من تقييم طابع التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في المناطق التي تنتمي إليها، فضلاً عن التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ التدابير، وبالتالي، نشجعها بقوة على تبادل الآراء مع اللجنة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير لوليشكي.

ذات الصلة، لا سيما القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ١٩٦٣ (٢٠١٠)، ولا تزال تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز تنفيذها وتيسيره.

واستفادت اللجنة من المساعدة القيمة من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بقيادة السيد مايك سميث والسيد جان - بول لابوردي، مديرها التنفيذي المعين حديثاً.

إن رصد وتعزيز تنفيذ الدول الأعضاء للقرارات ١٣٧٣ و ١٦٢٤ (٢٠٠١) (٢٠٠١) (٢٠٠٤) هو أحد العناصر الأساسية في ولاية اللجنة. ومن بين الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف أدوات تقييم جديدتان وضعتا في أيار/مايو، فقد طورت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب الاستعراض العام لتقييم التنفيذ والدراسة الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ لتحل محل التقييم الأولي ولتساعد اللجنة على مواصلة حوارها البناء مع الدول الأعضاء. اعتمدت اللجنة تسعة ملفات، ومن المتوقع أن تكتمل خمس ملفات أخرى قبل نهاية عام ٢٠١٣.

والأداة الأخرى هي الزيارة القطرية التي تشكل جزءاً بالغ الأهمية من المشاركة والتفاعل المباشر بين اللجنة والدول الأعضاء. وتوفر هذه الزيارات التي تقوم بها المديرية التنفيذية بالنيابة عن اللجنة الفرصة لمناقشة أمور من بينها الاتجاهات والتحديات المتصلة بالإرهاب؛ الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة الإرهاب، مواطني القوة والضعف، والاحتياجات من المساعدة الفنية؛ والممارسات الجيدة في تنفيذ القرارات. وخلال دورة الاستعراض، زارت اللجنة دولاً ست، مما يرفع العدد الإجمالي للدول التي تمت زيارتها منذ عام ٢٠٠٥ إلى ٨٨ دولة. وتتوقع اللجنة أن تجري زيارتين أخريين قبل نهاية السنة. إن تيسير تقديم المساعدة التقنية مهمة أساسية أخرى ينيطها المجلس إلى اللجنة. وقد اتخذ عدد من الخطوات لتعزيز جهود التيسير التي تقوم بها اللجنة والمديرية التنفيذية التابعة لها التي تشمل، أولاً، إعطاء الأولوية للدول التي تزورها

**السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالإنكليزية):** من دواعي سروري البالغ أن أحيط مجلس الأمن علماً بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) التي اضطلعت بها منذ الإحاطة الإعلامية السابقة، التي عقدت في أيار/مايو (انظر S/PV.6964) وتواصل اللجنة الاسترشاد في عملها بالقرارات

إن الاجتماعات والأحداث الخاصة التي عقدتها اللجنة، والمفتوحة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، تساعد على زيادة وعي المجتمع الدولي بمسائل مكافحة الإرهاب. وتوفر منتدى مفيداً للدول والمنظمات لمناقشة التهديدات الجديدة ومبادرات بناء القدرات للتصدي لتحديات الإرهاب.

نظم رئيس اللجنة أيضاً عدداً من الإحاطات الإعلامية العامة لجميع الدول الأعضاء قامت بها اللجنة التنفيذية بشأن المسائل الإقليمية والمواضيع المتعلقة بسائر جوانب تنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وساعدت تلك الترتيبات والمناقشات اللجنة ليس فقط في زيادة درجة الوعي بنهجها الاستراتيجية والشفافة، بل أيضاً للتعريف بعملها والإبقاء على الصلات والحوار مع جميع الدول الأعضاء.

وما انفكت المديرية التنفيذية نشطة في إدارة عدد من حلقات العمل بشأن مواضيع محددة. وقد نظمت حلقات عمل هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تضمنت حلقتي عمل إقليميتين، واحدة في جدة عُقدت في أيار/مايو والثانية في الجزائر في حزيران/يونيه بشأن تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، بوصف ذلك جزءاً من سلسلة تتعلق بتعزيز تنفيذ ذلك القرار؛ أما حلقة العمل الرابعة بشأن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فقد رتبت له المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بالاشتراك مع مجلس التعاون الإقليمي، ومركز التعاون الأمني، ومركز إنفاذ القانون في جنوب شرق أوروبا، وحلقة العمل الإقليمية السابعة للقضاة، والمدعين العامين وضباط الشرطة بشأن مكافحة الإرهاب بفعالية في جنوب آسيا، والتي عُقدت في باكستان في تشرين الأول/أكتوبر، وعُقدت أربع حلقات عمل دون إقليمية بشأن آليات تجميد الأصول، عُقدت في تزنانيا، وتايلند، وجزر البهاما وتركمانستان.

يشجع القرار ١٩٦٣ (٢٠١٠) المديرية التنفيذية على العمل مع الأعضاء بشأن وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة

اللجنة والتركيز على طلبات المتابعة؛ ثانياً، العمل مع الدول والمنظمات المانحة التقليدية والجديدة والعمل على نهج إقليمية ومواضيعية لتيسير تقديم المساعدة؛ ثالثاً، زيادة تركيزها على الوقاية والتنفيذ؛ رابعاً، المشاركة بنشاط في مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب؛ خامساً، إدماج نهج يرتكز على حقوق الإنسان وسيادة القانون في أنشطتها؛ وأخيراً، إقامة علاقات عمل مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

في هذا الصدد، تعمل المديرية التنفيذية، بالتعاون مع المنظمات والكيانات الشريكة، وقد يسرت أيضاً عقد عددٍ من حلقات العمل والأحداث الإقليمية والمواضيعية في إطار مشاريع عالمية متعددة السنوات بشأن مجموعة من المواضيع، بما في ذلك تجميد أصول الإرهابيين، وإساءة استخدام القطاع غير الربحي لأغراض إرهابية، تنظيم التحويلات المالية البديلة لمكافحة إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب، وإجراء التحقيقات المشتركة، والشرطة المجتمعية، ومحاكمة قضايا الإرهاب، وتعزيز قدرة السلطات المركزية، ومكافحة الحركة غير الشرعية عبر الحدود للنقد، وحماية شهود وضحايا الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف وتنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عقدت اللجنة اجتماعاً خاصاً بشأن تعزيز التعاون والمساعدة التقنية المقدمة للدول الواقعة في منطقة الساحل لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب العالمي. وقد أبرز الاجتماع أهمية الوقاية ونهج بناء القدرات والتعاون الدولي. كما رتبت اللجنة بمساعدة المديرية التنفيذية عدداً من الأحداث الخاصة والاجتماعات المفتوحة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية بشأن مسائل ذات الاهتمام المشترك ومسائل راهنة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة في مجالي المعلومات والاتصالات ومكافحة التطرف العنيف من خلال التثقيف.

الإرهاب شاملة ومتكاملة. خلال زيارات اللجنة للدول الأعضاء، تناقش المديرية التنفيذية مع البلدان التي تمت زيارتها الفوائد المحتملة في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب شاملة ومتكاملة تسخر نهجاً متعدد التخصصات يشمل المجتمع المدني. وارتكازاً على ذلك الحوار البناء، وبموافقة الدولة المعنية، أوصت اللجنة في عدة مناسبات في تقريرها عن الزيارة بأن تعتمد الدولة استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة. وقد أعربت المديرية التنفيذية عن استعدادها لتقديم المشورة الفنية في ذلك الصدد أو تيسير تقديم المساعدة الفنية اللازمة والمطلوبة.

إن المديرية التنفيذية تعمل بتعاون وثيق مع مكتب فرقة العمل الفنية المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والكيانات التأسيسية، وانخرطت أيضاً مع منظمات إقليمية بشأن وضع استراتيجيات إقليمية شاملة لمكافحة الإرهاب. المديرية التنفيذية ومكتب فرقة العمل قادا بصورة مشتركة الفريق العامل الجامع المعني باستراتيجيات مكافحة الإرهاب الوطنية والإقليمية. كذلك يسر الفريق العامل وترأس بصورة مشتركة مؤتمراً دولياً معنياً باستراتيجيات مكافحة الإرهاب الوطنية والإقليمية، التي حدد فيها المشاركون مجموعة من المبادئ لكي تنظر فيها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لدى وضعها لاستراتيجياتها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر سعادة السفير لوليشكي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة لسعادة السيد جون أوه، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد جون أوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم تقريرتي لمجلس الأمن بوصفي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على الدعم المقدم للجنة القرار ١٥٤٠.

إنني أذ أهندي ببرنامج العمل الثاني عشر، المقدم لمجلس الأمن في ٣١ أيار/مايو، يسرني أن أنوه بالتقدم المطرد في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منذ آخر اجتماع مشترك لنا، والذي انعقد في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣ (انظر S/PV.6964). ومنذ ذلك الحين، شاركت لجنة القرار ١٥٤٠ والخبراء التابعين لها في ٤٦ من أنشطة التوعية التي نظمتها سائر الكيانات وبشأن مجالات مواضيعية رئيسية تتصل بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان عنصران مكملان ويعزز بعضهما الآخر. ذلك غير كاف. بل أنهما جزء جوهري في أي جهد ناجح لمكافحة الإرهاب. ووفقاً لتوجيهات اللجنة في مجال السياسة العامة المتعلقة بحقوق الإنسان، فقد واصلت المديرية التنفيذية الأخذ في الحسبان الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك في إعداد لمحة موجزة عن تقييمات التنفيذ ودراسة مفصلة للتنفيذ، في حوارها مع الدول بالنيابة عن اللجنة وفي إطار الزيارات للبلاد، وحلقات العمل الإقليمية وغيرها من المناسبات.

لقد حضرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتقديم إحاطة إعلامية للجنة في ٢٤ تشرين الأول/



الفريق العامل المعني بالشراسة العالمية. ومنذ الاجتماع الأخير، عرضت اليابان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على قبرغيزستان تقديم المساعدة في مجالي التشريعات ومراقبة الصادرات استجابة لطلب من ذلك البلد. وتواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم المالي لمنصب المنسق الإقليمي للجماعة الكاريبية. وعرض مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التشريعية وتدريب موظفي العدالة الجنائية للجماعة الكاريبية. وحسن فريق الخبراء التابع للجنة ١٥٤٠ تجميع طلبات المساعدة والعروض، مما مكن من اتخاذ نهج أكثر منهجية نحو مواومة المساعدة.

وبعد فترة قصيرة لا تتعدى أياما من تولي رئاسة اللجنة، أدليت بخطاب رئيسي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في دورة استثنائية لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٣، عقدت في جنيف. وأسهم ذلك التفاعل المباشر مع المشرعين من جميع أرجاء العالم في زيادة الوعي وفي بدء مرحلة جديدة للتعاون الرفيع المستوى بين لجنة ١٥٤٠ والاتحاد البرلماني الدولي.

ومنذ ١٠ أيار/مايو، تلقينا إخطارات جديدة من ٢٤ نقطة اتصال، ليصل إجمالي العدد إلى ٦٥ دولة و ١٥ منظمة دولية وإقليمية. وعلى وجه الخصوص، قامت المنظمة الجنائية للشرطة الدولية (الإنتربول) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بالتسجيل حديثا باعتبارها من الجهات المقدمة للمساعدة.

وكانت إحدى المهام الرئيسية التي طلبها مجلس الأمن من اللجنة في القرار ١٩٧٧ (٢٠١١) هي تجميع الممارسات الفعالة المختلفة التي استخدمتها الدول لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وفقا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كتبت إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية طالبا تقديم المشورة بشأن ممارساتها الفعالة في تنفيذ القرار. وأود أن أناشد

وأناحت تلك المناسبات الفرص لزيادة الوعي بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد العالمي، وفي كثير من الحالات، لتسهيل تقديم المساعدة بهدف معاونة الدول في تعزيز قدراتها الوطنية على تنفيذ القرار.

وتبدت قيمة التفاعل المباشر مع الدول في الزيارات إلى غرينادا وبوركينا فاسو وجمهورية كوريا. وفضلا عن ذلك، عقدت مناقشات ثنائية على وجه التحديد لوضع خطط عمل وطنية طوعية للتنفيذ للأرجنتين والجزيل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودعمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ودل ذلك، مرة أخرى، على أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الوطنية في تنفيذ القرار.

وأجرت كرواتيا وبولندا عملية مبتكرة لاستعراض الأقران مكنت الدولتين المعنيتين من تحليل تنفيذهما للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بطريقة فعالة وصریحة، وتحديد المجالات حيث تقوم حاجة إلى إجراء التحسينات وسد الفجوات. كما سهلت العملية التبادل المباشر للخبرة والممارسات الفعالة. وأتطلع إلى سماع إحاطة إعلامية من ممثلي كرواتيا وبولندا في ذلك الصدد. وستتمكن اللجنة وجميع الدول الأعضاء من الاستفادة من الدروس المستخلصة من تلك المبادرة الجديدة.

وفي تموز/يوليه، اتصلت اللجنة بـ ١٦ من الدول التي لم تقدم تقارير في مسعى لتحقيق الإبلاغ الشامل. وحتى الآن، قدمت دولتان إضافيتان تقريريهما الأوليين، ليتقلص عدد الدول التي لم تقدم تقارير إلى ٢٢ دولة. وأيضا، اغتنم أعضاء اللجنة والخبراء الفرص الأخرى في مناسبات التوعية وخلال اجتماعات اللجنة الأولى للانخراط مع الدول التي لم تقدم تقارير.

ولا يزال تسهيل الموامة بين طلبات المساعدة وعروض المساعدة أولوية للجنة. وتناقش طلبات المساعدة والأمور ذات الصلة في جميع مناسباتنا للتوعية تقريبا، بما في ذلك اجتماعات

السياسي لجميع الدول وسيادتها وسلامة أراضيها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وأحرز المجتمع الدولي تقدما متميزا في مكافحة الإرهاب. وتبذل جهود كبيرة من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز التعاون وللنهوض بقدرات الدول الأعضاء على مواجهة الإرهاب. وبالرغم من ذلك، ينبغي القيام بالمزيد من العمل لمنع تلك الآفة ومكافحتها. وتنفيذ جميع الدول الكامل والصادق للالتزامات القانونية الدولية أمر بالغ الأهمية. ولا يزال دور لجان مجلس الأمن المكلفة بمكافحة الإرهاب وأعمالها في منع التهديدات الإرهابية والتصدي لها تتسم بأهمية حيوية.

وتؤيد أذربيجان بقوة التعاون الوثيق والتنسيق الفعال فيما بين اللجان وأفرقتها للخبراء. ونحيط علما على نحو إيجابي بالجهود التي اضطلعت بها اللجان لتحقيق تلك الغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتواصل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الاضطلاع بدور بالغة الأهمية في تعزيز وتيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشير إلى إدخال الآليات الجديدة للتقييم، لا سيما، الاستعراض العام لتقييم التنفيذ والاستقصاء المفصل للتنفيذ، لمساعدة اللجنة في مواصلة حوارها البناء مع الدول الأعضاء. كما أن الاجتماعات والمناسبات الخاصة التي نظمتها اللجنة قدمت إسهاما هاما في زيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتشجيع المناقشات بشأن التهديدات والتحديات الإرهابية الجديدة، وفي كشف أوجه القصور في مكافحة الإرهاب.

ونشيد بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على تفاعلها الوثيق مع الدول الأعضاء وأنشطتها لبناء القدرات وعلى تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الذي لا

الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية إبداء الاستعداد لتبادل ممارساتها الفعالة لكي تتمكن من إتاحة مورد مفيد على شبكة الانترنت لدعم تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، تجلت مرة أخرى أهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بوصفه أداة رئيسية لمنع الانتشار باتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الكيميائية في سوريا. وأعلن ذلك القرار، مع تقريره أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، أن على الدول الأعضاء أن تبلغ مجلس الأمن بأي انتهاك للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لكي يتسنى اتخاذ التدابير اللازمة. ويضيف ذلك القرار إلى أهمية الجهود الموجهة نحو التنفيذ العالمي والكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام اللجنة بالسعي للتنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وإذ نقرب من حلول الذكرى السنوية العاشرة للقرار في العام المقبل، فإن هناك جدول أعمال هاما معروضا علينا. وأطلع إلى استمرار التعاون الفعال من جميع أصحاب المصلحة في معالجة جميع جوانب القرار بغية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الأطراف من غير الدول وعلى يدها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير أوه جون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر للسفراء غاري كويلان ومحمد لوليشكي وأوه جون على ما قدموه من إحاطات إعلامية ومعلومات مستكملة بشأن الإجراءات التي اتخذت خلال الأشهر الستة الماضية. ونشعر بالامتنان على جهودهم وقيادتهم للجان مجلس الأمن المكلفة بمكافحة الإرهاب. ويشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وللاستقلال

ويتطلب ذلك تنفيذ جميع الدول لالتزاماتها بصورة حثيثة وتعزيز التعاون بينها من أجل التصدي بفعالية لهذه التحديات.

أخيرا وليس آخرا، لا يمكن ولا يجب استخدام الحرب على الإرهاب لاستهداف أي دين أو ثقافة. وهذا المبدأ يجب أن يكون جزءا من أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب. ومن المهم أيضا أن نواصل العمل معا لضمان امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في ما تتخذه من تدابير لمكافحة الإرهاب.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة للمجلس في هذا الشهر، أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء وفدكم لقيادتكم الممتازة لعمل المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر. ونتمنى أيضا لوفد فرنسا رئاسة ناجحة في كانون الأول/ديسمبر.

**السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):** لم يكن عمل لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة ولجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل هاما مطلقا بهذا القدر لصون السلم والأمن الدوليين كما هو عليه اليوم. وقد شهدنا جميعا التحول التاريخي للأحداث في النصف الثاني من هذا العام، ولا سيما القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن تدمير المخزونات الكيميائية السورية والآن، الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والبلدان الخمسة الدائمة العضوية وألمانيا يوم الأحد الماضي بشأن البرنامج النووي الإيراني. ورواندا تهنئ جميع أصحاب المصلحة على هذه الإنجازات.

وإسهام لجان الجزاءات في هذه التطورات وغيرها من التطورات الإيجابية لا ينمحي. ولذلك، أود أن أثنى على السفير أوه جون، ممثل جمهورية كوريا، والسفير غاري فرانسيس كوينلان، ممثل أستراليا، والسفير محمد لوليشكي، ممثل المغرب، لما يبذلونه من جهود ولما تقوم به لجانهم من أنشطة تحت قيادتهم القديرة، وكذلك للبيانات التي أدلوا بها اليوم.

يزال يسهم في فعالية أعمال اللجنة والتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب على السواء.

إن البيان الذي أدلى به من فوره رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات يحدد بوضوح التهديد المتطور للسلام والأمن الدوليين الذي تمثله القاعدة والجهات المرتبطة بها.

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، واصلت لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة عملها النشط بشأن الأوضاع في مالي ومنطقة الساحل والمغرب العربي والشرق الأوسط. ونثني على اللجنة لجهودها من أجل ضمان أهمية وفعالية نظام الجزاءات ولتفعيل التحسينات الإجرائية المنصوص عليها في القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢). ونعيد التأكيد على أهمية مكتب أمين المظالم بوصفه عنصرا أساسيا لضمان العدل في تطبيق نظام الجزاءات.

وأذربيجان تقدر تماما أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولا سيما تفاعلها الوثيق مع الدول الأعضاء. ونرحب بالتقدم المطرد في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحيط علما على نحو إيجابي بعدد من المناسبات الهامة التي عُقدت في مختلف البلدان والتي أتاحت فرصا لزيادة الوعي بالقرار على الصعيد العالمي وتيسير تزويد الدول بالمساعدة في مجال بناء القدرات.

إن مناطق الصراع المسلح، وخاصة الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري الأجنبي، تهيئ في كثير من الأحيان ظروفًا مواتية لاستغلالها من قبل الإرهابيين والانفصاليين والجهات الأخرى من غير الدول. وتراكم كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر في أماكن بعيدة عن متناول الرقابة الدولية وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة لتصل إلى جهات من غير الدول يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها بواسطة جهات فاعلة من غير الدول. وما من شك في أن التطورات الجديدة في سوريا، والآن في إيران، بخصوص أسلحتهما الكيميائية وبرامجهما النووية قد تكون تحولاً في مسار الأحداث. وهذا سيتطلب متابعة وثيقة من قبل اللجنة وسنكون على استعداد لتقديم الدعم، عند الضرورة، في إجراء أي تعديلات في أنظمة الجزاءات للدفع قدماً بجدول أعمال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، يتعين علينا أن نظل يقظين وأن ننظر بجدية إلى ملاحظات وتحذيرات بلدان المنطقة التي تمثل الأهداف المحتملة الأولى لهذه الأسلحة الفتاكة.

ورواندا تتطلع إلى حلقة العمل المقرر أن ينظمها الاتحاد الأفريقي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أديس أبابا في الشهر المقبل. وقد سمعنا أن السفير أوه جون سيحضر بصفته رئيس لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، جنباً إلى جنب مع خبراء الفريق. ونعتقد أنه يجب الاستمرار في هذه الممارسة المتمثلة في عقد حلقات عمل بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وخصوصاً تلك التي تُنظم للدول الأفريقية، من أجل مساعدة البلدان الأفريقية المتبقية التي لم تقدم تقارير في إعداد تقاريرها.

ويشجعنا تقديم المزيد من البلدان لتقاريرها الوطنية كما فعلت رواندا وندعو جميع البلدان المتبقية إلى القيام بذلك بدعم من اللجنة، إذا لزم الأمر. ونأمل أن تكون جميع البلدان قد فعلت ذلك بحلول الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في نيسان/أبريل من العام المقبل. ورواندا تغتنم هذه الفرصة لتثني على جهود لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في زيادة الوعي العالمي بهذا القرار وفي تعزيز قدرات الدول لتحسين آليات تشاطر أفضل الممارسات وفي زيادة الجهود الرامية إلى معالجة مسألة تمويل الانتشار، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة التقنية ذات الصلة.

وبخصوص اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة، نثني على عمل أمين المظالم بشفاافية ونؤيد الاستعراض الدوري لقائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة بوصفه جزءاً أساسياً من المحافظة على الدقة والاستجابة للطابع المتغير للتهديدات الإرهابية. وبالتالي، ما زلنا نرغب في الحصول على مزيد من المعلومات عن التفاعل بين مكتب أمين المظالم واللجنة وكذلك عن الحالات التي لا تزال قيد التحقيق.

ورواندا ما زالت تشعر بقلق بالغ إزاء التهديد المتغير الذي يشكله تنظيم القاعدة والجماعات التابعة له في جميع أنحاء شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي. وفي هذا السياق، نتطلع إلى الاجتماع الخاص بشأن منطقة الساحل الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر وإلى جهود اللجنة لزيادة الانخراط مع دول منطقة الساحل والمغرب العربي للنظر في سبل استخدام نظام الجزاءات باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استجاباتها الوطنية والإقليمية للتصدي لخطر القاعدة. ونعتقد أن هذه المبادرات التي تنفذها اللجنة ستزيد من قدرة الدول على اقتراح قوائم وقدرة فرق الرصد على مساعدة البلدان في إدارة عملية الإدراج في القوائم.

وينبغي لنا جميعاً أن نظل حازمين وألا نفسح المجال لهذه الجماعات الإرهابية التي يمكن أن تحول مناطق بأسرها في قارتنا إلى معقل. وبالتالي، فإننا نشجع زيادة الانخراط بين اللجنة وجميع الدول في أنحاء منطقة الساحل للاستفادة من نظام جزاءات القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) لكي تكون أكثر استجابة من منظور توقع التهديدات ولتكييف وتحديث النظام ليعبر عن التحديات على أرض الواقع.

وبخصوص اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، تدرك رواندا أن انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يزال يشكل تحدياً عالمياً حتى يومنا هذا. وهي تلتزم بشدة بعدم انتشار الأسلحة النووية

أوه يون في البيان المشترك لرؤساء اللجان الثلاث. ونشيد مرة أخرى بجهود اللجان في زيادة التعريف بأنشطة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، ومكافحة أسلحة الدمار الشامل، والتعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية بغية جعل هذا العالم مكانا أفضل وأكثر سلامة.

**السيد دي لورينتييس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بعد مضي شهرين على الهجمات المميتة في نيروبي، التي قام فيها أفراد من حركة الشباب بقتل أكثر من ٦٠ مدنيا وإصابة المئات الآخرين، وبعد مضي أكثر من شهر على التفجير الانتحاري في فولوغراد الذي أزهدق أرواح ستة أشخاص أبرياء وأصاب أكثر من ٣٠ شخص، فإننا نذكر مرارا وتكرارا بأن الإرهاب لا يزال أحد أشد التهديدات خطورة على السلم والأمن الدوليين. وبينما نتكيف مع المشهد الإرهابي المتغير، يجب علينا باعتبارنا كيانا واحدا للأمم المتحدة أن نواصل التصدي لتلك التحديات والتهديدات. ولجان مكافحة الإرهاب الثلاث التابعة لمجلس الأمن تقوم بدور حاسم في وقف نمو تنظيم القاعدة، وتعزيز قدرات الدول على مكافحة الإرهاب وكفالة بقاء أسلحة الدمار الشامل بعيدة عن أيدي الإرهابيين. ونشيد بالتزام المجلس المتواصل بتعزيز تنفيذ القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي ساعدت على وضع الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية لتمكين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من مكافحة الإرهاب. وكما كنا على الدوام، فإننا ممتنون للممثلين الدائمين لأستراليا والمغرب وجمهورية كوريا، رؤساء اللجان الثلاث، على ما قاموا به من عمل ممتاز.

إن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على تنظيم القاعدة تمنع اليوم الإرهابيين من السفر دوليا، ومن جمع الأموال لتمويل أعمال الإرهاب. لكن تلك الجزاءات لا تكون فعالة إلا عندما تُنفذ بصورة كاملة. ولذلك السبب يجب أن يكون

لقد حققت لجنة مكافحة الإرهاب الكثير من الإنجازات فيما يتعلق بتدمير الشبكات الإرهابية أو إضعافها منذ بداية الحرب على الإرهاب. لكن، وبالنظر إلى الاتجاه الحالي لأعمال الإرهاب على الصعيد العالمي، فإن الحرب لم تضع أوزارها بعد. فالإرهابيون يغيرون أساليبهم وشبكات التجنيد منتشرة على نطاق واسع. ومما يعقد الحرب على الإرهاب استمرار بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إمداد الأطراف من غير الدول بالأسلحة. وما لم نُغيّر الطريقة التي نباشر بها أعمالنا، يمكن أن نتوقع حملة طويلة. وينبغي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومجتمع المانحين أن يقدموا دعما تقنيا وماليا ملموسا إلى الدول المتضررة من الأعمال الإرهابية. وذلك الدعم ينبغي أن يركز على الشباب، والتعليم، وإيجاد فرص العمل، وإنجاز المشاريع الإنمائية. وفي ذلك الصدد، ترحب رواندا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد توبي بلير إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن دور التعليم في مكافحة المتطرفين.

وفيما يتعلق بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، فإن رواندا تشيد بتعاون الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على النهوض بولاية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وبالتالي، فإننا نثني على ما اعتمدته الهيئتان من استراتيجيات بغية ترشيد وتعزيز تعاونهما في مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما نرحب بتوصيات فرقة العمل دعما للبلدان في تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، من المشجع أن اللجان الثلاث تتعاون تعاونا وثيقا في المجالات المواضيعية الرئيسية ذات الاهتمام بالنسبة للجميع، من خلال تنسيق تنفيذ المشاريع، وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات بصورة منتظمة، وتحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونشجعها على تعزيز هذا التعاون، لا سيما بتنفيذ التوصيات المحددة التي عرضها السفير

بناء القدرات دعماً لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والإطار القانوني والسياسي لدى الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ولا نزال نعتقد أن تعزيز الترابط والتعاون بين المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الأطراف الفاعلة من غير الأمم المتحدة، مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، يمكن أن يضمن اتباع الأمم المتحدة لنهج شامل أكثر فعالية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وأيديولوجيا العنف التي يقوم عليها. ولمنع التهديدات الإرهابية والتصدي لها في جميع أرجاء العالم، يجب أن تكون جهودنا الطويلة الأجل شاملة، وأن تعالج الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعدم الاستقرار، التي يمكن أن تتيح المجال للإرهابيين والمتطرفين العنيفين لكي يزاولوا أعمالهم ويقومون بالتجنيد. وفي العديد من الحالات، فإن أكثر السبل فعالية لمواجهة التهديدات الإرهابية في الأجل الطويل لن يتأتى بتدريب وتجهيز الجيش أو أجهزة الأمن، ولكن بأدوات وبرامج غير أدوات وبرامج مكافحة الإرهاب، تروم بناء القدرات الأساسية للمؤسسات المدنية، لا سيما قدرات البلدان على توفير العدالة، والتعليم، وفرص العمل، والحرية للمواطنين المحليين. ولذلك السبب يجب علينا أن نواصل تشجيع المديرية التنفيذية، وهي تقوم بعملها، على التعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الإنمائية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الأطراف الفاعلة الأخرى.

وما زالت جهود الأطراف من غير الدول للحصول على أسلحة الدمار الشامل أو مساعدة الآخرين على ذلك، من بين أكبر التحديات التي يواجهها الأمن الدولي. ونشيد باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على اعتمادها لنهج استراتيجي يتسم بقدر أكبر من الاستشراف في برنامج عملها الثاني عشر، مما سيساعد المجتمع الدولي على مواجهة تلك التهديدات بصورة أفضل. ومن بين بعض الأمثلة على كيفية

تعزيز التنفيذ على رأس أولويات اللجنة. ومما يثلج صدورنا أن اللجنة وافق على توصيات فريق الرصد بالتواصل مع الدول، في جو من الثقة، بغية فهم الحالات التي لا تُنفذ فيها الجزاءات. وعند الاقتضاء، يمكن لفريق الرصد بعد ذلك العمل مع الدول الأعضاء من أجل تصحيح أي مسائل وتزويد اللجنة بالتوصيات اللازمة لتعزيز التنفيذ في هذه الحالات. ونأمل أن يواصل فريق الرصد واللجنة استكشاف السبل لمعالجة حالات عدم الامتثال هاته. كما نؤيد بذل جهد مُركّز بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء القانونية والتقنية على تنفيذ تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر توريد الأسلحة.

وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا مساهمة بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار إلى فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بغية توفير المساعدة التقنية لمساعدة البلدان على تطوير قدراتها الوطنية، واقتراح القوائم، وتنفيذ الجزاءات. ونشجع الآخرين على دعم هذه المبادرات وغيرها من المبادرات الأخرى. كما نواصل دعم عمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. ونرحب بتعيين الأمين العام المساعد لابورد، وتنطلق إلى العمل معه ومع فريقه. وبعد مضي عقد تقريباً على إنشاء المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، أصبحت طرفاً فاعلاً لا غنى عنه في جهود الأمم المتحدة لتحديد اتجاهات الإرهاب، وتشخيص الثغرات في قدرات الدول الأعضاء، وتيسير تمويل مشاريع بناء القدرات. وهذه الجهود ستمكن البلدان من بناء القدرات على مواجهة الإرهاب وما يتصل به من تهديدات داخل حدودها ومناطقها. وتؤيد الولايات المتحدة عمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بشأن مسائل متنوعة مثل تعزيز أمن الحدود في منطقة الساحل، وتعزيز قدرات المحاكم المدنية على محاكمة الإرهابيين وتدريب القضاة ومسؤولي إنفاذ القانون في جنوب آسيا. ومنذ عام ٢٠١١، مولنا مشاريع بقيمة ٨,٤ مليون دولار في مجال

واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠، على التوالي، على أحاطاتهم الإعلامية الشاملة اليوم. ونعرب عن تقديرنا للتنسيق بين اللجان الثلاث وللجهود التي تبذلها من أجل تعزيز الحوار والشفافية مع الدول الأعضاء.

يستند النهج الشامل الذي تتبعه باكستان فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب إلى ثلاث ركائز: الردع والتنمية والحوار. والردع ضروري لإعاقة الإرهابيين وعزلهم وشل قدراتهم وقمع دعوهم. وتساعد التنمية على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وبناء مرونة المجتمعات المحلية ومنع الإرهاب. ويكتسي الحوار القدر نفسه من الأهمية، ويجب السماح باستمراره وفقاً للأولويات الوطنية. وينبغي إعادة الراغبين في التحلي عن العنف إلى مسار الحياة الاجتماعية والساحة الوطنية.

ويقينا أن الإرهابيين يتكيفون مع الظروف الجديدة. وما تزال تكتيكاتهم تتخذ طابعاً شريراً متزايداً. ويستخدم الإرهابيون شبكة الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة لتخزين المعلومات وإرسالها والتلاعب بها لأغراض التجنيد والتخريب. ويستخدمون تكنولوجيا المعلومات أيضاً لأغراض التخطيط لأنشطتهم وتمويلها. وعليه، فإن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب هي بحاجة أيضاً إلى التكيف مع تلك التحديات، فضلاً عن وضع استراتيجيات للاستجابة لتلك التحديات في وقتها الحقيقي.

وينبغي أن نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب متمثلة في: الحرمان، الصراعات التي لم تحل بعد، التهميش، الاستبعاد، والقوالب النمطية التي غالباً ما تهيئ الظروف للانحراف نحو الإرهاب. وينبغي عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنس أو عرق أو عقيدة أو نظام للقيم أو ثقافة أو مجتمع. وعليه، يجب تعزيز المعيار العالمي المتعلق بعدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ونتفق مع رئيس لجنة القاعدة على أن تنظيم القاعدة قد نشأ في مختلف المناطق وأن له أنشطة عديدة. وقد أسفر الاجتماع

تنفيذ ذلك، زيادة عدد الزيارات القطرية الرسمية، والقيام بعمل غير مسبوق مع البرلمانين من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، والطلب الذي قدمته اللجنة مؤخراً إلى الدول والمنظمات الدولية لموافاتها بالمعلومات عن الممارسات الفعالة والدروس المستفادة. وتعتقد الولايات المتحدة أن الرصد الفعال يشكل عنصراً أساسياً في تعزيز التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ذلك الصدد، قدمت الولايات المتحدة مؤخراً معلومات إضافية عن الخطوات التي اتخذتها ولا تزال تتخذها بغية الوفاء بالتزامها. وعلى نحو خاص، قمنا لأول مرة بإدراج معلومات تثبت أن الولايات المتحدة اتخذت تدابير لتنفيذ جميع التزاماتنا التي يتجاوز عددها ٢٠٠.

تحل في العام المقبل الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونتطلع إلى العمل مع اللجنة، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وهيئات أخرى، بغية اغتنام هذه المعلمة لإعادة تنشيط جهود تنفيذ القرار تنفيذاً تاماً والحد من التهديد الذي تشكله العلاقة بين الأطراف من غير الدول وأسلحة الدمار الشامل.

لقد أنشأت الأمم المتحدة طائفة من اللجان والكيانات المكرسة للاستجابة للتهديدات المتغيرة التي يشكلها الإرهاب. بيد أن مقياس النجاح الذي نحققه في هذه الجهود يحدّد في نهاية المطاف بعدد الأرواح التي نقتلها، وليس بعدد اللجان التي ننشئها أو بالكيفية التي ننفذ بها العديد من المشاريع. ويجب أن نواصل تنسيق جهودنا، وأن نعمل بوصفنا أمماً متحدة واحدة من أجل تخليص العالم من هذا التهديد المتفشي.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):  
نشكر السفراء غاري كوينلان، ومحمد لوليشكي، وأوه جون، رؤساء اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٧٦ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)،

وحماية الحقوق والحريات الأساسية للشخص المعني. ويوفر ذلك الحكم أيضا طريقة ملموسة ومفصلة - وليست مجردة سطحية - للتحقق في جميع الادعاءات. ومع التسليم بأوجه التحسن التي طرأت على إجراءات إدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها، يؤكد ذلك الحكم أيضا على أن كفالة الحماية القضائية الفعالة لم توفر بالكامل لذلك الشخص المدرج اسمه في القائمة. وقد يضع الحكم أيضا معايير جديدة للمراجعة القضائية لقرارات مجلس الأمن في المجالات الأخرى، متى تقتضي الضرورة الحفاظ على التوازن بين الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان وصون السلم والأمن الدوليين.

ونؤيد الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب من أجل بناء قدرات الدول على تنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ونرحب بتعيين السيد جان بول لابورد، مديرا تنفيذيا للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونحن على ثقة بأن خبرته وقيادته الفذة ستكونان مفيدتين في تنفيذ ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بطريقة فعالة. ومن شأن عمل المديرية التنفيذية في مجال وضع أدوات تقييم جديدة - من قبيل الاستعراض العام لتقييم التنفيذ، والدراسة الاستقصائية عن التنفيذ التفصيلي - أن يساعد على إجراء حوار بناء بشأن تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. ونعرب عن تقديرنا أيضا لتركيز المديرية التنفيذية على تجميد الأصول ومحكمة قضايا الإرهاب وتعزيز قدرة السلطات المركزية، علاوة على حماية الشهود في الحوادث الإرهابية.

وقد كانت الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي عقدتها المديرية التنفيذية بشأن مواضيع محددة في مختلف المجالات مفيدة للغاية. وفي ذلك الصدد، استضافت باكستان في إسلام آباد الشهر الماضي حلقة العمل الإقليمية السابعة للقضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة في جنوب آسيا بشأن مكافحة الإرهاب بصورة فعالة. وقد كان الهدف وراء حلقة العمل هذه تعزيز التعاون بين الفنيين العاملين في مجال مكافحة الإرهاب.

الخاص الثاني للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٩ (٢٠١١) - الذي ركّز على التكامل بين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ونظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة - عن إنشاء تآزر جديد من أجل إيجاد حلول شاملة. ذلك أن تنظيم القاعدة قد طرأت عليه تغيرات شتى. وأصبح تحوّل الأفراد إلى متطرفين تحت تأثير المواقع الشبكية ظاهرة متفشية. فالإرهابيون الآن يستخدمون ملاذات إلكترونية آمنة لاستضافة المواقع الشبكية الإلكترونية لأغراض التحريض والتدريب. وينبغي أن نواصل تعزيز فعالية نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى توجيهه أكثر نحو تحقيق الأهداف والاستناد إلى الأدلة عبر اتباع إجراءات واضحة وعادلة وشفافة.

ونؤيد الجهود المبذولة من أجل تعزيز دور أمانة المظالم عن طريق توسيع نطاق ولايتها فيما يتعلق بمسائل إدراج الأسماء في القائمة لتشمل نظما أخرى للجزاءات. وقد أدت الزيادة الكبيرة في التوصيات التي قدمتها أمانة المظالم إلى رفع أسماء العديد من الأفراد والكيانات من القائمة. ويقضي ذلك أن تواصل اللجنة تحسین وصلل نوعية عملية إدراج الأسماء في القائمة. وتأتي أكبر التحديات التي تواجه نظام الجزاءات من القضايا المرفوعة أمام المحاكم. وتأتي مسألنا اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وتحقيق العدالة بصورة فعالة في صميم مداوات المحاكم. وقد تم الطعن في العديد من الأسماء المدرجة في القائمة أمام المحاكم الباكستانية.

لقد أوجد الحكم الصادر في ١٨ تموز/يوليه عن محكمة العدل الأوروبية في قضية المفوضية الأوروبية، ومجلس الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة ضد ياسين عبد الله قاضي، سابقة جديدة في تنفيذ نظام جزاءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمراجعة القضائية لإجراءات إدراج الأسماء في القائمة بهدف تحقيق توازن منصف بين صون السلم والأمن الدوليين



الإبلاغ والتنفيذ، فإن المساعدة وبناء القدرات بمثابة أرضية ترتكز عليها هذه الأنشطة. وتؤيد باكستان الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين هيئات المجلس الفرعية وأفرقة الخبراء التابعة لكل منها. إن أفضل السبل للنهوض بهذا الهدف هو الاضطلاع بالأنشطة المشتركة في إطار من التشاور الوثيق مع جميع أعضاء المجلس وفي اتساق مع ولاية وطبيعة أعمال كل هيئة من الهيئات الفرعية وأفرقة الخبراء التابعة لها.

**السيد روزنتال** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود، في البداية، أن أشكر السادة السفراء غاري كوينلان، محمد لوليشكي، وأوه جون على إحاطتهم الإعلامية الزاهرة بالمعلومات وعلى القدرة والدينامية التي يقودون بها الهيئات الفرعية لمجلس الأمن في إطار فترة ولاية كل منهم. كما نقدر الروح التعاونية التي يجسدونها في تقديم عرض مشترك يغطي مجالات عمل كل منهم. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن كل لجنة من اللجان، بدءاً باللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

للجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة دور هام في مكافحة الإرهاب عن طريق استهداف كوادر مختلف فصائل أو فروع تنظيم القاعدة، مما يجرمهم من الأسلحة ويقيّد قدرتهم على السفر، الأمر الذي يحد من قدرتهم على القيام بأعمال إرهابية. ولكي يعمل ذلك النظام بفعالية، يجب أن تسترشد عملية إدراج الأسماء في القائمة والرفع منها بمبادئ المساواة والإجراءات القانونية الواجبة والمصادقية والشفافية. وبالمثل، ينبغي تطبيق الجزاءات على نحو دؤوب.

ونحن نعتقد أن مكتب أمين المظالم يكتسي أهمية أساسية باعتباره عنصراً من عناصر النزاهة في تنفيذ نظام الجزاءات. إن إدخال مزيد من التحسينات على سلطة أمين المظالم، وإصلاحات على إجراءات شطب الأسماء من القائمة تدابير هامة في هذا الصدد. إن أمين المظالم في موقع أفضل الآن

ويجب محاكمة الحرب على الإرهاب في إطار القانون الدولي. ولا يزال استخدام الطائرات بلا طيار المسلحة في المناطق الحدودية لباكستان تشكل انتهاكاً لسيادتنا وللقانون الدولي، علاوة على انتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، فقد دعا الأمين العام إلى التقيّد بمبادئ التمييز والتناسب. ويسفر استخدام الطائرات بلا طيار عن وقوع إصابات بين الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، ويؤدي إلى السخط والعنف والعزلة وتسبب الصدمة النفسية الاجتماعية بين المراكز السكانية المتضررة من استخدام تلك الطائرات. علاوة على ذلك، فهو يلحق الضرر أيضاً بجهودنا الرامية إلى الحوار والقضاء على التطرف والإرهاب. وقد دعا رئيس وزراء باكستان، السيد نواز شريف، إلى الوقف الفوري للهجمات بالطائرات بلا طيار على إقليم باكستان.

وتعرب باكستان عن تأييدها الكامل للهدف المشترك المتمثل في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وتضطلع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ وفريق الخبراء التابع لها بدور تكميلي في النظم القائمة على المعاهدات والمنظمات الدولية المعنية بمسائل عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا ريب أن تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل - بما في ذلك تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من جانب جميع الدول على نحو كامل - أمر ضروري ومُلح. وتظل باكستان شريكة نشطة للمجتمع الدولي في ذلك الجهد. وتؤيد باكستان التدابير التي اتخذتها لجنة القرار ١٥٤٠ وخبرائها في مجالات من قبيل النوعية والاتصال والتنفيذ والمساعدة وبناء القدرات.

يتوقف الأثر الطويل الأجل للجنة القرار ١٥٤٠ ونجاحها، في رأينا، على الدور الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في تعبئة المساعدة للدول الأعضاء. وإذ تشجع اللجنة عالمية

التقدير الخاص لإبقاء الدول على علم بالتطورات الحاصلة في المخاطر والتهديدات التي تشكلها الأعمال الإرهابية. إن التفاعل الوثيق بين المديرية التنفيذية والدول الأعضاء شرط أساسي لتحقيق الفعالية في عمل اللجنة والتنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعت في الحرب لمكافحة الإرهاب.

ومن هذا المنطلق، نشجع المديرية التنفيذية على أن تواصل تعزيز أنشطة بناء القدرات واقتراح آليات تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تطلبها. ونحن مهتمون بشكل خاص برؤية المزيد من التركيز على التصدي للظروف المواتية لوجود وانتشار الإرهاب. ونعتقد أن فعالية جهودنا لمكافحة الإرهاب، ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرتنا على النجاح في مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كثيرا ما تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة.

أخيرا، وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإن خطر الإرهاب يقترن بخطر احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

وفي السياق الحالي للسلم والأمن الدوليين، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى إحراز تقدم ملموس في كفاحنا ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن غواتيمالا ملتزمة بالقضاء التام على هذه الأسلحة، ونحن نعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون أيضا هدف المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يشكل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أداة تكميلية هامة في هذا الكفاح.

إن العمل الممتاز الذي يقوم به فريق الخبراء التابع للجنة القرار ١٥٤٠ يستحق الذكر في هذه المرحلة، إلى جانب الجهود التي يبذلها في مجال النشر، وخاصة الزيارات القطرية.

وبدون الدعم الذي يوفره الخبراء للدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، سيكون من الصعب للعديد منها الامتثال لأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويوفر فريق الخبراء أيضا

لمساعدة الأشخاص في عملية استعراض حالاتهم. ونحن بحاجة إلى ضمان أن يتم ذلك بطريقة تعزز القدرة على مكافحة الإرهاب. ووجدونا الأمل في أن تكون المساهمة الإيجابية لأمين المظالم مثلا تحتذي به نظم الجزاءات الأخرى، ونهنئ السيدة كيمبرلي بروست على درجة الاستقلال والمهنية والشجاعة التي تتحلى بها في القيام بعملها.

ونعتقد أيضا أن قائمة الأشخاص والكيانات الخاضعة للجزاءات ينبغي أن تواكب الطابع المتغير للتهديد. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالدور الذي يؤديه فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) لتلبية الحاجة إلى التعبير عن الطابع المتغير للتهديد، وأوصى الفريق بالسبل التي يمكننا بها تحديث الجزاءات المفروضة بموجب ذلك القرار. إن نظام الجزاءات أحد أهم الأدوات المتعددة الأطراف المتاحة للمجتمع الدولي في الكفاح ضد الإرهاب. ويحظى السيد إيفانز وفريقه بدعمنا الكامل من أجل الاضطلاع بفعالية بولايتهم.

وفي ما يتعلق بأعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، المعروفة أيضا باسم لجنة مكافحة الإرهاب، نحن ندعم الجهود التي تبذلها تلك اللجنة لتعزيز قدرات الدول على تنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، ويشمل ذلك أنشطتها في مجال النشر والتوعية. ونقدر تركيز اللجنة على استخدام تكنولوجيات الاتصالات الجديدة والمساعدة التقنية في منطقة الساحل خلال اجتماعاتها الخاصة في وقت سابق من هذا العام. كما نرى أن العرض الذي قدمه مؤخرا رئيس الوزراء السابق توني بليز بشأن دور التثقيف في مكافحة التطرف كان مفيدا.

ونحيط علما بتقرير لجنة مكافحة الإرهاب عن عملها وعمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. نحن بصدد استعراض التقرير بدقة. ومنتظر باهتمام المفاوضات المقبلة لتجديد ولاية اللجنة، الأمر الذي سيشجع أيضا فرصة لتعزيزها. ونحبي السيد جان - بول لابورد على قيادته للمديرية التنفيذية، التي تستحق

الدعم الاساسي للأفرقة العاملة الأربعة التابعة للجنة، التي يمكن أن ندلي بشهادتنا إليها مباشرة، حيث نتشرف بالتنسيق مع الفريق العامل المعني بالرصد والتنفيذ الوطني.

ويعتبر وفدي أن العنصرين اللذين يشكلان مفتاح التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هما المساعدة وتبادل المعلومات. وفي هذا الصدد، نحث اللجنة على الاستمرار في البحث عن سبل تيسير الاتصالات بين البلدان المانحة والدول الأعضاء التي تتطلب ذلك. إلى هذا، إن الشفافية وتبادل المعلومات يتصفان بالدرجة نفسها من الأهمية. ونعتبر أنه من الضروري للعمل الذي بدأ مؤخرًا بشأن الممارسات الفعالة داخل اللجنة أن يتواصل ويتكثف بهدف نشر المعلومات عنها على الموقع الشبكي للجنة، ووضع دليل مرجعي فني عن هذا الموضوع في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات من قبيل استعراض الاقران الأخير الذي قامت به كرواتيا وبولندا، الذي يمكنه، في رأينا، أن يكون نموذجًا للممارسات الفعالة، ونحث جميع الدول الأعضاء المهتمة على مشاركة اللجنة أمثلة أخرى تتعلق بالخبرات والممارسات التي يمكن أن تكون مفيدة.

وعلى غرار الآخرين، ترحب غواتيمالا بالاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في جنيف بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بين جمهورية إيران الإسلامية، والاتحاد الأوروبي، وبلدان E3+3 بشأن برنامج إيران النووي. وإنه لتطور مشجع، ونحن نحث المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود للاستفادة من هذه الخطوة الأولى.

أخيرا، نؤكد من جديد التزامنا القاطع بقضية إيجاد عالم أكثر أمنا تنعدم فيه أسلحة الدمار الشامل، وتصميمنا على مواصلة العمل بصورة بناءة وإيجابية مع اللجنة، سواء الآن أو بعد انقضاء السنتين من عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
إننا ممتنون للممثلين الدائمين لأستراليا والمغرب وجمهورية

كوريا على تقاريرهم عن اللجان التي ترأسوها. فما يفعلونه هو مساهمة هامة في تعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في مجال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

من المؤسف أنه على الرغم من جميع الجهود التي نبذلها، يظل الإرهاب أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. إن ما يذكرنا بذلك هي الهجمات الإرهابية المتواصلة التي تشن في مختلف مناطق العالم وتودي بأرواح الناس الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، يوما بعد يوم. والواضح أن الإرهاب يتكيف بسرعة مع الحقائق الجديدة. فالإرهابيون يستخدمون أحدث التطورات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إنهم يجندون متطرفين جددًا في الفضاء الإلكتروني، ويتنقلون بحرية عبر الحدود المليئة بالثغرات، ويستفيدون من الفجوات الموجودة في القانون الجنائي.

وثمة اتجاه خطير للغاية اليوم يتمثل في كيفية أن الإرهاب يتداخل في نسيج الصراعات الإقليمية، وهي ظاهرة لا تزال تحمل في طياتها إمكانات متفجرة خطيرة في شمال أفريقيا، ومنطقة الساحل، والشرق الأوسط، ومنطقة أفغانستان - باكستان. والأساليب الإرهابية تستخدم على نطاق واسع من قبل الجماعات المناهضة للحكومة في سوريا. ولن يتحقق القضاء على التهديد الذي يشكله الإرهاب إلا بتكثيف الجهود الجماعية التي يبذلها جميع أعضاء المجتمع الدولي، والتي تتمحور حول الأمم المتحدة، وبالامتثال الصارم للقانون الدولي.

إن لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تظل حجر الزاوية لكامل هيكل مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة. ورتاسة السفير لوليشكي الماهرة ساهمت بقدر لا يستهان به في عملها الفعال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن نرى أن الإصلاحات الأخيرة التي تحققت في مجال تحسين إجراءات اللجنة وتغيير صيغة وثائقها التقييمية،

في تلبية الشواغل التي نعرب عنها اليوم لدى تحضير مشروع القرار المعني بتمديد ولاية المديرية التنفيذية، المقرر اعتماده في الشهر المقبل.

إن لجنة ١٩٨٩/١٢٦٧ هي واحدة من أكثر آليات مجلس الأمن فعالية في ميدان مكافحة الإرهاب، ونود أن نذكر الجهود النشطة التي يبذلها السفير كوينلان بصفته رئيسها. وينبغي لقائمة جزاءات اللجنة أن تأتي انعكاسا كافيا للتهديد الإرهابي الذي تشكله القاعدة، ونحن ندعم المقترحات التي تتقدم بها الدول الأعضاء لإدراج كيانات جديدة في القائمة. ونعتقد أيضا أنه من الضروري للجنة أن تتصدى بسرعة للطبيعة المتغيرة التي يتصف بها التهديد الذي يمثله الإرهاب، ومن دون الشريط الأحمر لدى النظر في الطلبات ذات الصلة. وفي هذا السياق، من المؤسف أن اللجنة لم تدرج في القائمة حتى الآن ستورشي، وجابريلوف، والمنظمة غير الحكومية إيمكاندير، التي تقيم علاقات أكثر من دامغة مع كيان القاعدة، والمنظمة الإرهابية إمارة القوقاز.

وصلاحيات أمين المظالم وإجراءات النظر في رفع الأسماء من القائمة المنصوص عليها في القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢) تكفل مستوى أمثل من الشفافية في عمل اللجنة. ومع ذلك، ثمة مهمة تتصف بمزيد من الأهمية هي تحسين كفاءة آليات الجزاءات، التي تعتمد اعتمادا كلياً على مدى تنفيذ الدول لالتزاماتها في هذا المجال. والمؤسف، كما تُظهر الممارسة العملية، أن هناك مسائل لم تحسم هنا بعد. وهكذا، على سبيل المثال، وبالرغم من الفقرة ٤ في القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، فإن موقع مركز القوقاز على شبكة الإنترنت، وهو الذراع المعلوماتية لإمارة القوقاز، لا يزال ناشطاً.

والمهمة التي أرساها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). بمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بين أيدي الإرهابيين لا تزال تتصف بالأهمية. وما فتئت روسيا تضغط باستمرار لتنفيذ هذا القرار في جميع البلدان، مع الإدراك الكامل للتعقيدات

إلى جانب استمرار الممارسة الهامة المتمثلة في إرسال بعثات زائرة، تساعد اللجنة على الوفاء بولايتها وفقاً للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٩٦٣ (٢٠١٠).

ويولى اهتمام متزايد، بما في ذلك في مجلس الأمن، لوضع نهج متكامل في سبيل مكافحة الإرهاب، مع التركيز على اتخاذ التدابير الوقائية لمكافحة هذا الشر. وفي ذلك الصدد، ثمة مهمة هي في غاية الأهمية تتمثل في منع التطرف في المواقف الاجتماعية، ووقف التحريض على المواجهات الدينية والطائفية في جميع أنحاء العالم. لذلك، من المهم أن تواصل الدول بذل جهودها، تحت رعاية الأمم المتحدة، للحد من جاذبية النشاط الإرهابي، ومكافحة إنتاج إيديولوجية الإرهاب والتطرف العنيف، فضلاً عن استخدام الإرهابيين لوسائل الإعلام وشبكة الإنترنت.

ونحن نعتقد أن من الأهمية بمكان تعزيز الاتصالات التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب مع سائر الهياكل والمنظمات، بغية توسيع نطاق التعاون الذي تقوم به شبكة مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نلاحظ التعاون الذي كان قائماً بين لجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطين بها، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك في المؤتمر المعني بمسائل الإرهاب الذي عقدته دائرة الأمن الاتحادي في الاتحاد الروسي بحضور رؤساء دوائر الخدمات الخاصة وهيئات إنفاذ الأمن والقانون. ونزعم مواصلة الممارسة التي تتعلق بتقديم إحاطات إعلامية إلى ممثلين من المؤتمر ولجنة مكافحة الإرهاب.

وإننا نقدر دور المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في مساعدة لجنة مكافحة الإرهاب، ونثني على الجهود النشطة للمدير التنفيذي الجديد، السيد لابوردي، في سبيل الاضطلاع بالمهام الكبيرة الموكلة إلى المديرية التنفيذية تحت ولايته. ونأمل

السيد مينون توغو (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى رؤساء اللجان المنشأة عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهم سفراء أستراليا، والمغرب، وجمهورية كوريا على تقديم التقارير بشأن أنشطة لجناهم وكذلك إسهاماتهم الكبيرة في مكافحة الإرهاب.

وأود أن أثنى على أمينة المظالم، السيدة كيمبرلي بروست، على أعمالها الاستقصائية الدقيقة وكذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد، اللذين يضطلعان بمهامهما بطريقة مثالية.

وأود أن أركز بياني على نقطتين أساسيتين، هما تمويل الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال؛ والمساعدة والتعاون التقنيين اللذين يهدفان إلى مكافحة تلك الآفتين. وتعد اللجان الثلاث السابق ذكرها عناصر رئيسية في الإطار المؤسسي الذي وضعته الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولا يسهم التعاون فيما بين تلك الهيئات في أفضل تنفيذ ممكن للصكوك القانونية ذات الصلة في ذلك المجال فحسب، بل يضطلع بدور رئيسي في تحسين فعالية إجراءات مجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، كان التأزر المتنامي القائم فيما بين تلك الهيئات المختلفة من ناحية، وبينها وبين الدول من ناحية أخرى مفيداً للغاية في تمكين اتساق الجهود التي تبذلها مختلف الجهات المعنية وفي الاستفادة من الموارد الشحيحة المتاحة لها.

وترحب توغو على وجه الخصوص بالتعاون المستمر فيما بين اللجان حينما يتعلق الأمر بالتوعية، والزيارات القطرية والتعاون مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ومن شأنها كافة أن تعمل على تمكين اللجان من استيعاب الاحتياجات الخاصة بالدول والمؤسسات وتقديم المساعدة المناسبة إليها.

المتعلقة بمتطلباته وبطابعها البعيد المدى. ونشعر بالامتنان للسفير جون أوه وسلفه كيم سو ك على قيادتهما الفعالة للجنة ١٥٤٠، ونلاحظ العمل المفيد لفريق خبراء اللجنة في تقديم المساعدة الكبيرة إليهما.

ومن بين الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال الأشهر الستة الماضية، نود أن نبرز الجهود الرامية إلى المساعدة في بناء قدرات الدول للوفاء بمتطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتواصل اللجنة تطوير أوجه التعاون مع الدول ومع المنظمات المتخصصة الدولية والإقليمية. وأسفرت إحدى نتائج ذلك العمل عن تقليص عدد الدول التي لا تزال تقاريرها منتظرة بعد أن قدمت لبييريا وجنوب السودان تقريريهما الأول بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونأمل في إحراز المزيد من التقدم في ذلك المجال العام المقبل، حينما يحين موعد احتفالنا بالذكرى السنوية العاشرة على اتخاذ القرار.

وأكد اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية مرة أخرى دور القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بوصفه أداة رئيسية لتحقيق عدم الانتشار. وعلينا أن نتذكر أنه تلتزم الدول الآن بإطلاع مجلس الأمن على أي انتهاكات، حتى يتمكن المجلس من اتخاذ الخطوات المناسبة. وفي ضوء تقارير بشأن استخدام مجموعات المعارضة المسلحة في سوريا للأسلحة الكيميائية، وارتباط عدد من تلك المجموعات بتنظيم القاعدة، تعد تلك النقطة هامة بشكل خاص.

وفيما يتعلق بأعمال اللجنة الأخرى، نعتقد أنه من الضروري مواصلة إيلاء الأولوية لتقديم المساعدة إلى الدول. ويكتسي الدور التنسيقي الذي تضطلع به اللجنة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى الامتثال للقرار أهمية قصوى. وستواصل روسيا، من جانبها، المشاركة بنشاط في تلك الأنشطة، بما في ذلك في سياق تعاوننا مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

في البلدان المعنية، التي تشارك على أساس يومي مع الدول في تنظيم التدفقات المالية ومراقبتها.

وإذا أردنا أن تضع جميع الدول آليات لمنع الأعمال الإرهابية ومكافحتها بطريقة تلي معايير الأمم المتحدة، ينبغي أن يقدم الدعم الكافي إلى تلك المؤسسات والدول.

ونظرا إلى أن العالم يسيطر عليه انتشار الأعمال الإرهابية، وعمليات الاختطاف طلبا للقدية، لا سيما في أفريقيا، من الأهمية بمكان تقييم الإجراءات المتخذة بالفعل لتحديد الإجراءات والمبادرات التي ينبغي أن تركز على تعزيز مكافحة الإرهاب.

ويقدم احتفال العام المقبل بالذكرى السنوية العاشرة على اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فرصة ممتازة لتقييم الإجراءات المتخذة. بيد أنه، لا يمكن عمل ذلك بدون التعاون فيما بين اللجان، وبين اللجان والدول، وفيما بين الدول نفسها وبين الدول والمؤسسات المالية. فمن نافلة القول أنه يجب مواصلة هذا الكفاح مع الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان، التي بدونها سيصعب تحقيق مشاركتنا جميعا في هذه المعركة من أجل صون حياة الإنسان.

**السيد ويلسون (المملكة المتحدة)** (تكلم بالإنكليزية):  
أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى رؤساء اللجان، السفراء كوينلان، ولوليشكي، وأوه، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة التي قدموها اليوم، ولكن قبل كل شيء، على قيادتهم القوية للجان الثلاث الهامة.

ويواصل الإرهاب تشيكل تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. ومنذ أن قدمت تلك اللجان إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.6946)، شهدنا العديد من هجمات الجماعات الإرهابية، بما في ذلك الهجوم المأساوي على مركز التسوق ويست جيت في نيروبي، الذي أسفر عن مقتل ٦٧ مدنيا. ويعد عمل تلك اللجان أمرا أساسيا.

ويعتبر أحد أفضل السبل لمكافحة الإرهاب منع الجماعات والجهات الفاعلة الإرهابية من الحصول على الأموال التي تتيح لها ارتكاب تلك الأفعال. وللأسف، السلطات الوطنية غير مهيأة للكشف عن أصل تلك الأموال، وذلك لسبب بسيط هو أنهم يحولون ويتلاعبون بالأموال المتدفقة من خلال القنوات المالية الرسمية وغير الرسمية. ونعتقد أن أحد الحلول التي قد تعالج تلك الحالة يكمن في المزيد من التعاون فيما بين الدول، إذ لا تزال العديد من الدول تتصرف وحدها على تلك الجبهة، والأسوء من ذلك، أنها لا تزال تعاني من صعوبات كبيرة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، التي تدعو إلى اتخاذ تدابير مناسبة مثل تجريد الأصول، ووقف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وحظر السفر. وهناك عدد من الأسباب التي يمكن أن تفسر أوجه القصور، بما في ذلك الخوف من التهديد الذي يشكله الإرهاب، وعجز الموارد المالية، وعدم وجود البنية التحتية المناسبة، والحدود التي يسهل اختراقها، وعدم وجود الموارد البشرية المناسبة وقصور التعاون فيما بين المؤسسات.

وفيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الدول لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالرغم من المساعدات المتعددة الأشكال التي تتلقاها الدول من الوكالات المتخصصة، بما في ذلك من لجان مجلس الأمن الثلاث، لا تزال أوجه القصور قائمة، لا بسبب عدم وجود الإرادة، بل بسبب أنه في كثير من الأحيان يصعب على تلك الدول، لا سيما أقل البلدان ثراء، إدماج الأولويات الوطنية والمتطلبات الدولية على السواء في نهج شامل. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تواصل اللجان الثلاث تقديم كل العون والمساعدة المطلوبة إلى الدول والمؤسسات الإقليمية الهشة، التي تلتزم تماما، مع ذلك، بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بيد أنه، نعتقد أن النهج الذي تتبعه اللجان لبناء قدرات الدول، ينبغي أن يذهب أبعد من ذلك ويشرك المجتمع المدني، لا سيما المؤسسات المالية الخاصة

باستثناء ٢٢ دولة، أعربت عن التزامها بالقضاء على انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية لدى الأطراف الفاعلة من غيرالدول. لكنّ المخاوف العالمية من أنّ الإرهابيين قد يحصلون على أسلحة الدمار الشامل لا تزال قائمة. ومكافحة ذلك تبقى أولوية استراتيجية. ولكي تفي الدول بالتزاماتها وفقا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولكي يتم تنفيذ القرار ورصده بفعالية، يتعين على جميع الدول أن تتقيد بنص القرار وروحه كليهما. والإجابات الغامضة، مثل تلك التي قدمتها سوريا بشأن الأسلحة الكيميائية قبل أيلول/سبتمبر من هذا العام، يمكن أن تلقي الشك على التزام أية دولة بالمساءلة والحماية بفعالية حيال الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. لقد شهدنا الدمار والمعاناة الناجمين عن مثل تلك الأسلحة. وحظر استخدامها مسؤولية الجميع. والتقدم القابل للقياس والمطرّد في هذا الصدد هو السبيل الوحيد لإرساء ثقة عالمية دائمة.

وفي آخر مرة اجتمعنا فيها لمناقشة مكافحة الإرهاب، أكدت المملكة المتحدة ضرورة أن تتضافر جميع المكونات المعنية لمنظومة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، للعمل معا وتلافي الازدواجية (انظر S/PV.6964). وقد أشار آخرون اليوم إلى ذلك. وإننا نرحب بتعيين جان - بول لا بورد رئيسا للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في وقت سابق من هذا العام، وجيهانغير خان رئيسا لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وكما قال آخرون، يتعيّن على القيادة الجديدة أن تحقّق مستوى جديدا من التنسيق مع توزيع واضح للأنشطة والمسؤوليات للمساعدة والإبلاغ وبناء الثقة. وينبغي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أن تركز على إجراء التقييمات وتيسير المساعدة. كما ينبغي لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أن تركز على دورها في تلاقي كيانات الأمم المتحدة لتنفيذ بناء القدرات. وينبغي أن نضع أيضا مصفوفة لتبادل المعلومات أكثر شمولية

وكما برز في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير كوينلان، إن تهديد الإرهاب أخذ في التطور. وأصبحت الدعاية الإرهابية أكثر تعقيدا. وأصبحت الآن معقدة إلى حد أننا نشهد التطرف الذاتي للأفراد والجماعات الصغيرة. ونعرف ذلك في المملكة المتحدة، ورأينا آثار التطرف الذاتي، وكان آخرها في لندن حينما قتل أفراد جندي خارج الخدمة في آيار/مايو ٢٠١٣، وهو الفعل الذي أثار الاشمئزاز في الداخل.

إن الإرهاب تهديد دولي. يتجاوز الحدود الجغرافية ويتطلب استجابة دولية. ولكن يمكن وقفه بالأدوات المناسبة وبجهود موحد. وأعتقد أننا شهدنا أدلة على ذلك هنا اليوم. يجب على المجلس الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الأدوات المتاحة من أجل مواجهة هذا التهديد.

وتعدّ الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة حيوية لتعطيل أنشطة الجهات الإرهابية. وندعم جهود اللجنة لتحسين تنفيذ الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، على النحو الذي بينه الرئيس، ونحث الدول الأعضاء على تنفيذ النظم التي اتفقنا عليها. وبينما يتطور الإرهاب، لا بد أيضا أن تتطور الجزاءات لتتمكن من مواجهة هذا التهديد.

والمملكة المتحدة تشيد باتفاق لجنة القرار ١٢٦٧ لإشراك الدول الأعضاء في منطقتي الساحل والمغرب في الشهر المقبل. والمدى العالمي لجزاءات الأمم المتحدة يمكن أن يكون أداة قوية لدعم جهود الدول محليا لمكافحة الإرهاب.

ونعتقد أنّ السفير كوينلان مُحقّق في إبراز أهمية الإجراءات الواضحة والمنصفة في إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وكما قال آخرون، إنّ عملية أمينة المظالم عملية هامة لوجاهة النظام وقوته، وهي تستحق دعم الدول الأعضاء. وأعتقد أنه كانت هنا اليوم إشارة واضحة من أعضاء مجلس الأمن بشأن أهمية هذا الدور.

وتحل في العام المقبل الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهناك الكثير ممّا يُحتفى به. وجميع الدول،

المجلس من إطلاع جميع الدول الأعضاء على ما تفعله هيئاته الفرعية لمكافحة الإرهاب وزيادة الوعي حيال تلك الأنشطة.

وبروح الشفافية والتوعية نفسها، كما قال السفير كوينلان في إحاطته الإعلامية المشتركة، تكلم رؤساء اللجان الثلاث، واللجان المنشأة عملاً بالقرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٩٨٨ (٢٠١١)، بحضور رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، في جلسة إحاطة مفتوحة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن دور كلٍّ من مجلس الأمن وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في مكافحة الإرهاب والانتشار النووي. وأملنا أن ذلك الاجتماع كان مفيداً في إطلاع الدول الأعضاء قريبا على التدابير التي يقررها المجلس، وعلى التوصيات والتوجيهات ذات الصلة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وفي تأكيد المساعدة التي يمكن أن تقدمها اللجان وأفرقة خبائها وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إلى الدول الأعضاء.

إنّ للجزءات المفروضة على تنظيم القاعدة دوراً هاماً في مكافحة الإرهاب. وإنني أحيي فريق الرصد على العمل المتميز الذيواصل تنفيذه، والذي يبين بوضوح الطابع المتغير للخطر الإرهابي. ويجري استكمال قائمة الجزاءات باستمرار لضمان أهمية نظام الجزاءات وفعاليتها. وإننا نشيد أيضاً بالأنشطة التي تقوم بها اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به، تأكيداً لتنفيذ الجزاءات. والاجتماع الخاص للجنة حول الطابع المتغير لخطر الإرهاب الذي يفرضه تنظيم القاعدة في منطقتي الساحل والمغرب، المزمع عقده في ٣ كانون الأول/ديسمبر، يبدو في وقته المناسب في هذا الشأن.

ولا يمكننا أبداً التشديد بما يكفي على أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تسترشد باحترام القيم الديمقراطية الأساسية، ومبدأ سيادة القانون. وتدعم لكسميرغ دعماً كاملاً أعمال

واستشرفاً، تخدم أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ومن شأن ذلك أن يساعد الدول الأعضاء في تخطيط تنسيقها مع تلك الأنشطة ودعمها.

وإننا نؤيد بيان السفير لوليشكي حول ترابط التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان. ونرحب بإدراج اعتبارات حقوق الإنسان في أعمال المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفي الإحاطة الإعلامية التي عرضتها في تشرين الأول/أكتوبر مفوضّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أمام لجنة مكافحة الإرهاب. ولا يمكن لعملائنا على مكافحة الإرهاب أن يكون ثابتاً كما لا يمكن تنفيذه في معزل عن غيره من الجهود الأخرى. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يتعامل بفعالية مع آفة الإرهاب إلا من خلال نهج موحد وتكاملي ومتطور. والمملكة المتحدة تحث اللجان على مضاعفة جهودها لتجعل أعمالها هامة وفعالة، وتعدها لمواكبة تحديات تهديد الإرهاب المتطور.

**السيدة لو كاس (لكسميرغ)** (تكلمت بالفرنسية): تؤيد

لكسميرغ البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأسوة بالمتكلمين السابقين، أود أن أشكر رؤساء اللجنة المنشأة بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المتعلقين بتنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والمعنية بمكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) - السفراء غاري كوينلان، محمد لوليشكي وأوه جون على التوالي - على إحاطتهم الإعلامية والالتزام الذي يقودون به أعمال اللجان. وأشكر زميلنا الأسترالي على إحاطته المشتركة، التي أكدت التعاون الجاري بين اللجان الثلاث وأفرقة خبائها.

إنّ الإحاطات الإعلامية التي قدّمها زملاؤنا وصفت جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. لكنّ هذه الجهود لن تكون فعالة إلا إذا اتخذت الدول الأعضاء الخطوات الضرورية للوفاء بالتزاماتها. وجلسة اليوم هامة في هذا الصدد لأنها تمكن



ونحن ندعم هدف رئيس اللجنة بتحقيق عالمية التقارير بحلول أواخر عام ٢٠١٤. وأنشطة التعاون وتبادل المعلومات والتوعية والمساعدة ستجعل من الممكن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التعامل مع خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونشجع لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق خبراءها على المثابرة في جهودهما لمواكبة طلبات المساعدة وعروضها في هذا الصدد.

**السيدة بورولي (الأرجنتين)** (تكلمت بالإسبانية): في البداية، وبالنيابة عن وفدي، أود ومن خلالكم، سيدي، أن أشكر الممثلين الدائمين لأستراليا، والمغرب وجمهورية كوريا على إحاطاتهم الإعلامية وعلى عملهم الجدير بالثناء لدى ترؤسهم لهيئاتهم الفرعية.

تعتقد الأرجنتين أن الأمم المتحدة تقوم بدور رئيسي في عمل متعدد الأطراف وأن الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الفرعية التابعة لهما أنسب المتديات للجهود الفعالة لمواجهة الإرهاب. كذلك نعتقد أن التعاون الجاري فيما بين اللجان - التي يجري النظر في عملها اليوم - وأفرقة الخبراء التابعة لها، تعزز التنسيق والاتساق في أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وأشدد على أهمية الإحاطات الإعلامية المفتوحة التي تعقد بصورة مشتركة بين رؤساء اللجان الثلاث واللجنتين المنشأتين عملاً بالقرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦)، بشأن دور مجلس الأمن وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لوقف تمويل الإرهاب وانتشاره. ونعتقد، بوجه عام، أن عقد هذه الإحاطات الإعلامية المفتوحة على أساس منتظم ممارسة طيبة تعزز الصلة بين مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء. لذلك نشجع اللجان على مواصلة جهودها لتحقيق تلك الغاية.

أود أن أتطرق إلى عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به. وشأن شأن رئيس اللجنة،

مكتب أمينة المظالم، وتشكر السيدة كيمبرلي بروس على الطريقة النموذجية التي تنفذ بها ولايتها. وإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون الكامل مع مكتب أمينة المظالم. ونحیی الخطوات التي أُتخذت في السنوات الأخيرة لضمان الإجراءات الواضحة والمنصفة والشفافة في إطار لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ومن المهم مواصلة العمل لتحسين تلك الإجراءات. وعلى ذلك تعتمد سلطة الإجراءات التي يفرضها المجلس ومشروعيتها. وفي هذا الصدد، ننتظر باهتمام استعراض القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢) في السنة المقبلة.

وتنوّه لكسمبرغ أيضا بالعمل الهام الذي تقوم به اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وبخاصة فيما يتعلق بدورها الإعلامي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بالمدير التنفيذي الجديد للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد جان - بول لابورد. ونحن على يقين بأنه سيواصل عمل سلفه المتميز، ونؤكد له دعم لكسمبرغ الكامل للأنشطة الجارية بقيادته. ومع اقتراب نهاية فترة ولايته، نودّ أن نوجّه تحية قوية إلى السفير لوليشكي وفريقه على العمل المنجز على مستوى رئاسة اللجنة ١٣٧٣، ولا سيما بناء قدرات بلدان منطقة الساحل.

يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يؤدي دورا رئيسيا في كبح خطر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وما برح ذلك يهدد السلام والأمن الدوليين تهديدا خطيرا. ولن يكون القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فعّالا إلا إذا كانت جميع الدول الأعضاء مصممة على تنفيذ أحكامه. وإننا نشجع جميع المبادرات الجديدة في هذا الصدد، ومنتظر باهتمام الدروس المستفادة من عملية استعراض النظائر على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بقيادة كرواتيا وبولندا.

وخلال الفترة قيد النظر، قدّمت ليريا وجنوب السودان إلى اللجنة تقريريهما حول تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

الغاية تتوقف على اعتماد التدابير الوطنية اللازمة وتنفيذها على التنسيق الإقليمي. لذلك نحن مقتنعون بأنه ينبغي تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الإقليمي بحيث يمكن تحقيق الرقابة الفعالة على التكنولوجيا والمواد ذات الاستخدام المزدوج بالاتساق الفعال مع الجهود العملية والتشغيلية في كل منطقة.

أشدد على أهمية تقديم الدول إحاطات إعلامية إلى اللجنة عن جهودها العملية في تنفيذ القرار متابعة لمذكرة رئيس اللجنة. وهذه الممارسات يمكن أن تكون مثلاً يحتذى به ويمكن أن تتكيف مع الحقائق في المناطق الأخرى، وبذلك تعزز من تنفيذها الفعال. إذ تقترب من الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار في العام المقبل، نبرز الجهود التي قام بها رئيس اللجنة لتحقيق العالمية في تنفيذه وعرض التقارير. ويؤيد وفدي تأييداً كاملاً هذه الجهود.

في الختام، أكرر دعمنا للمبادرات التي تساعد في تحسين الشفافية في عمل مجلس الأمن والهيئات الفرعية التابعة له وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين اللجان الثلاث وأفرقة الخبراء التابعة لها. وكما نفهم فإن قدراً أكبر من التأزر فيما بين اللجان الثلاث من شأنه أن يحسّن مساهمة مجلس الأمن في الكفاح ضد الإرهاب وأن يمكن من تناول المسألة بطريقة أكثر شمولية.

**السيد لاميك (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): شأن شأن المتكلمين السابقين، أشكر السفراء كوينلان، ولوليشكي وأوه على إحاطاتهم الإعلامية وقيادتهم للجانب. كذلك أؤيد البيان الذي سيُدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أتكلم بإيجاز عن كل لجنة من اللجان الثلاث مبتدئاً باللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به. من سوء الطالع أن التهديدات التي تشكلها القاعدة ما زالت قائمة، فقد وقع هجوم نيروبي قبل بضعة أسابيع، ووقعت جريمة

أشدد على أهمية اتباع إجراءات واضحة ومنصفة. نعتقد أنه لا يزال من الجوهرى ضمان احترام الإجراءات القانونية الواجب اتباعها. ونبرز عمل أمانة ديوان المظالم كيمبرلي بروسست على ما تتحلى به من احترافية واستقلال. واستناداً إلى هذه التجربة نفهم أنه ربما يمكن النظر في تعزيز ولايتها أو توسيعها لتشمل جميع لجان الجزاءات.

وتنشاطر قلق الرئيس ومؤداه أنه ينبغي أن يظل النظام هاماً وفعالاً. ويجب أن تستعرض اللجنة القائمة الموحدة بصورة دورية لضمان جودتها وجدواها للدول الأعضاء عند تنفيذها لها. ونقدر العمل الذي يقوم به فريق الرصد في ذلك الصدد. إن إتاحة القائمة باللغات الرسمية الست في المنظمة مسألة على جانب كبير من الأهمية في ذلك الصدد وله صلة مباشرة بتنفيذ السلطات المختصة لها. وفي ذلك الصدد، أرحب ترحيباً خاصاً بالجهود التي يقوم بها رئيس اللجنة، السفير كوينلان، وفريقه لحل هذه المشكلة. ونقدر أيضاً تعاون الأمانة في ذلك الصدد.

إن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلق بمكافحة الإرهاب تؤدي دوراً حيويًا لجعل الكفاح الذي يخوضه المجتمع الدولي ضد الإرهاب أكثر فعالية. إن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تساهم مساهمة أساسية في مساعدتها للجنة وفي بناء قدرات الدول. لذلك يشارك وفدي باهتمام كبير في المفاوضات المتعلقة بتقرير اللجنة المقدم إلى المجلس بشأن عمل المديرية التنفيذية بغية استعراض ولايتها. ونأمل أيضاً أن تواصل المديرية التنفيذية التعاون في بناء قدرات الدول ونعتقد أن احترام حقوق الإنسان يظل مسألة شاملة لجميع القطاعات في عملها وعمل تلك اللجنة وفي الكفاح الشامل ضد الإرهاب.

إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واللجنة المنشأة وفقاً له أداتان جوهريتان في منع وقوع أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في أيدي الإرهابيين. غير أن فعالية الجهود الدولية نحو تحقيق تلك



ولموس في ذلك التنسيق. وذلك سيؤدي إلى تعزيز اتساق جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتسييل الضوء عليها. الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر السفير كوينلان والسفير لوليشكي والسفير جون أوه على إحاطاتهم الإعلامية. وتقدر الصين الإسهامات الهامة التي قدمها السفير لوليشكي خلال فترة عمله بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب في التنفيذ الفعال لولاية اللجنة وتنسيق الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب. كما تعرب الصين عن تقديرها للسفيرين كوينلان وجون أوه على القيادة التي اضطلع بها الأول بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن القاعدة وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، واضطلع بها الثاني بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتشكل لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة إحدى الأدوات الرئيسية لمكافحة الإرهاب المتاحة للأمم المتحدة، وللمجلس الأمن على وجه الخصوص. وتؤيد الصين اللجنة في جهودها الرامية إلى تحسين الاتصالات مع البلدان المعنية وتعزيز أنشطة استعراض الإدراج في قائمة الجزاءات والرفع منها على أساس مستمر، والنظر بصورة منتظمة في قائمة الجزاءات على النحو المقرر، وتنفيذ القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) بطريقة شاملة ودقيقة، بهدف زيادة الإسهام في قضية مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وتؤيد الصين فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات في الأنشطة التي يضطلع بها في ظل قيادة اللجنة وتنوّه بجهود مكتب أمين المظالم الرامية إلى تحسين عدالة الآلية وشفافيتها. ونأمل أن تتعاون الدول الأعضاء بشكل فعال مع اللجنة في أنشطتها من أجل المحافظة على سلطة آلية الأمم المتحدة للجزاءات وفعاليتها.

ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة وخطر وقوعها في أيدي الإرهابيين تشكل تهديدات حقيقية، وان على الدول مواصلة التزامها بمكافحة تلك التهديدات وتعزيز هذا الالتزام. ويضطلع تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بدور هام في منع تلك التهديدات، ويتسم بالأهمية التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار في عام ٢٠٠٤.

واليوم، اتخذت أغلبية الدول في جميع أرجاء العالم تدابير لإدراج أحكام ذلك القرار في تشريعاتها الوطنية. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها رئاسة كوريا الجنوبية بهدف تشجيع بضعة بلدان لم تقدم بعد تقاريرها عن تنفيذ ذلك القرار في تشريعاتها الوطنية على أن تفعل ذلك.

ومع ذلك، ولكي تكون تلك التقارير صالحة، عليها قبل كل شيء أن تكون صادقة، والحال ليس كذلك دائما. وفي ذلك الصدد، تلقت لجنة ١٥٤٠ تقريرا جديدا من سوريا في أيار/مايو. وفي ذلك التقرير، كما هو الحال في التقارير السابقة، أخفقت دمشق مرة أخرى في أن تذكر وجود برنامجها الكيميائي العسكري. وبعد الهجوم على الغوطة، في آب/أغسطس، اعترفت سوريا بأنها تملك عدة أطنان من الأسلحة الكيميائية. وتحت الضغط الدولي، وافقت على الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفيما بعد، على تدمير تلك الأسلحة. ويذكرنا استخدام سوريا للأسلحة الكيميائية ضد سكانها بالذات بان علينا أن نبقي متيقظين فيما يتعلق بالبيانات السورية. ويجب أن نظل ساهرين على الدوام.

وأشير إلى أن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية لسوريا، الذي يقتضي إبلاغ المجلس بأي انتهاك للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، سيسهم في تحسين تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومن ثم تعزيز أمننا الجماعي.

وفي الختام، أود أن أقول إنه لا بد من تنسيق مكافحة الإرهاب. كما أننا نعتد اعتمادا كبير على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وعلى أعمالها لإحراز تقدم

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أتوجه إليكم بالتهنئة، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة.

لقد استمعنا باهتمام بالغ للإحاطات الإعلامية التي قدمها رؤساء اللجان الفرعية الثلاث المعنية بتطبيق قرارات مجلس الأمن المرجعية الخاصة بمكافحة الإرهاب، التي استعرضت آخر النشاطات التي قامت بها هذه اللجان منذ الإحاطة الإعلامية الماضية المقدمة إلى مجلسكم الموقر هذا (انظر S/PV.6964).

وعلى الرغم من تزايد وتنوع التهديدات التي يمثلها الإرهاب، تبقى الأمم المتحدة المحفل الأساسي لتنسيق وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى جعل عالمنا خالياً من هذه الآفة. لقد آمن مجلس الأمن بهذه البديهة وأصدر عشرات القرارات الخاصة بمكافحة الإرهاب، علاوة على قيام الجمعية العامة بدورها باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨). وكل ذلك من أجل تنسيق جهود الدول الأعضاء في مسعاها لمكافحة الإرهاب.

إن هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب مطالبة بتعزيز جهودها وضمان اتساقها وفعاليتها، وبالتالي الابتعاد عن تسييس جهود مكافحة الإرهاب وعدم الرضوخ لمحاولات تبرير هذا الإرهاب أو سعي البعض لتصنيف الإرهاب إلى إرهاب حلال وإرهاب حرام.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تكاتف الجهود وتزايد القرارات الخاصة بمكافحة الإرهاب، فإن الواقع يبين أن الإرهاب انتشر بشكل أكبر وبتات الإرهابيون يستخدمون طرائق وأنماطاً جديدة تطرق لها العديد من الزملاء الذي أخذوا الكلمة قبلي، ولذلك لن أكررها.

كما أننا بتنا نشهد مستويات عالية من التطرف والراديكالية، أفرزت أعمال عنف وإرهاب لا سابق لها.

وتقدر الصين الأنشطة العديدة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. وتؤيد الصين لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية في جهودهما المستمرة لتعزيز تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بتحسين تقييمات تنفيذ القرار، وتنظيم الاجتماعات والمناسبات ذات الصلة، والقيام بالزيارات القطرية وتقديم التوجيه الفني اللازم للدول الأعضاء بناء على طلبها. وتأمل الصين أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب حوارها وتفاعلها مع الدول الأعضاء وأن تساعد في تعزيز بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. وبما أن مجلس الأمن سيقوم بالنظر في تمديد ولاية المديرية التنفيذية، فإن الصين ستضطلع بدور فعال وبناء في النظر في مشروع القرار ذي الصلة.

وخلال الأشهر الستة الماضية، وبفضل الجهود المشتركة لأعضاء لجنة ١٥٤٠ وفريق الخبراء، نفذ برنامج عمل اللجنة بصورة منتظمة. وأدت أنشطة التوعية على وجه الخصوص إلى زيادة الوعي بالقرار فيما بين الدول الأعضاء وإلى تعزيز المساعدة الدولية والتعاون.

وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويتوقف التنفيذ العالمي والشامل والمتوازن للقرار على اضطلاع الدول الأعضاء بدور محوري ويقتضي أن تنفذ اللجنة ولايتها نصاً وروحاً. وتؤيد الصين جهود اللجنة الرامية، من خلال مساع قوية ومنتظمة ووفقاً لولايتها، إلى زيادة عدد الدول المقدمة للتقارير، وإلى تجميع التجارب في سياق تنفيذ القرار وإلى تشجيع المساعدة والتعاون الدوليين في أنشطة اللجنة الرئيسية. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف في مسعى مشترك لتعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، على نحو ما ينبغي لها، في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

استأنف مهامه الآن بصفتي رئيس المجلس.

المتطرفين العابرين للحدود والمرترقة الأجانب ممن يخوضون حروب الغير بالوكالة على الأرض السورية. واستهدفت تلك الأنشطة مؤسسات الدولة والبنى التحتية ومرافق الخدمات العامة، ومنها المشافي والمؤسسات التعليمية ودور العبادة والآثار والمتاحف والأضرحة وكذلك الكوادر الوطنية ورجال الدين وعناصر حفظ السلام العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وقد أخذت هذه الهجمات الإرهابية مؤخرًا مسارًا جديدًا يتمثل في استهداف المناطق المدنية بقذائف هاون عشوائية طالت قاطنيتها وأماكن العبادة الإسلامية والمسيحية والأطفال في مدارسهم وفي حافلات النقل المدرسي في خطوة ترمي إلى حرمانهم من المعرفة وتكريس الجهل الذي يغذي العقول المتطرفة. وبالأمس فقط، قُتل ٤٠ مرتزقا سعوديا على يد قوات الجيش السوري، أحدهم نجل رئيس قسم شؤون الضباط في الحرس الملكي السعودي. وبالأمس، أُطلقت قذائف هاون على مدرسة للتلاميذ في دمشق، أزهقت أرواح عشرات الأطفال. وبالأمس، في مدينة دير عطية، قتل الإرهابيون المرتزقة الذين قدموا إلى سوريا عبر حدودنا مع لبنان ٨ أطباء و ١٠ ممرضات والعديد من المرضى في مشفى دير عطية.

بالرغم من إدراج الكيان الإرهابي المسمى "جبهة النصرة لأهل الشام" وامتزعه أبو محمد الجولاني على قائمة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) للكيانات والأفراد المرتبطين بتنظيم القاعدة والمشمولين بالعقوبات المفروضة على هذا التنظيم وبالرغم من إدانة مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2013/15) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ "الهجمات الإرهابية المتزايدة التي تنفذها الجهات المرتبطة بتنظيم القاعدة من منظمات وأفراد" في بلادي ودعوة المجلس "جميع الأطراف إلى الالتزام بوضع حد للأعمال الإرهابية المرتكبة من جانب هذه الجهات"،

وخلافا لما يعتقد البعض من أن التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة باتت أضعف وأن العالم أصبح أكثر أمنا بعد مقتل أسامة بن لادن، إلا أن الإرهاب، للأسف، لا يزال يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ولا تزال بعض الكيانات والأفرع التابعة لهذا التنظيم تسعى لإيجاد قاعد ومراكز انطلاق لها في أماكن جديدة، مستغلة الظروف التي شهدتها بعض الدول ومستفيدة من البيئة الحاضنة والدعم غير المحدود الذي تقدمه لها دول أعضاء في هذه المنظمة، ترى في الإرهاب أداة لخدمة سياستها الخارجية ومصالحها الضيقة.

لقد دأب وفد بلادي منذ بداية الأزمة في سوريا على إلقاء الضوء على تزايد الخطر الذي يشكله الإرهاب الذي يستهدف بلادي. وعلاوة على ما تضمنته بيانات وفدنا في الأمم المتحدة من شرح مفصل لجوانب وأنماط الإرهاب الذي تتعرض له سوريا، فقد وجهت بالنيابة عن حكومة بلادي حتى الآن ٢٥٩ رسالة رسمية إلى الأمين العام ورؤساء مجلس الأمن المتعاقبين تتعلق كلها بمسألة مكافحة الإرهاب. هذه هي الرسائل أمامكم أيها السادة، ٢٥٩ رسالة، تناول ٧٦ منها أنشطة إرهابية ترتبط بتنظيم القاعدة، علاوة على ٩ رسائل تم توجيهها إلى رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب و ٤ رسائل تم توجيهها إلى رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكنا نتوقع أن نتلقى ردا رسميا بالخطوات العملية التي اتخذها المجلس عبر لجانه الفرعية الثلاث لمواجهة الإرهاب الموجه الذي يستهدف بلادي. بمعنى آخر، أننا ما زلنا ننتظر ردا على ٢٥٩ رسالة أرسلناها إلى مجلس الأمن حول مسائل مكافحة الإرهاب في بلادي.

لقد لفتنا في هذه الرسائل عناية المجلس ولجانه المختصة إلى الأنشطة الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها مجموعات إرهابية مسلحة يرتبط بعضها بتنظيم القاعدة وجل عناصرها هم من

واستخدامها، كما فعلت في بلادي في خان العسل في ١٩ آذار/مارس وفي غوطة دمشق في ٢١ آب/أغسطس.

وقد وافينا لجنة القرار ١٥٤٠ بوثائق تثبت سعي التنظيمات الإرهابية التي تنشط في سوريا بالحصول على أسلحة كيميائية عبر دول مجاورة. كما لفتنا عنايتها إلى التقارير المتعلقة بهذه المساعي، وإلى شحنات تم ضبطها في تركيا وفي لبنان، وزودناها بأسماء أفراد تم ضبطهم بالجرم المشهود.

إن مساءلة حكومات الدول التي تقوم بتسليح وتمويل وتدريب وتسهيل عبور عناصر الجماعات الإرهابية المسلحة إلى سوريا، وتوفير الملاذ الآمن لتلك العناصر، باعتبارها شريكاً في الإرهاب ومتورطة في إزهاق أرواح السوريين، وحض تلك الدول على الكف عن ممارساتها الهدامة التي لا تنتهك قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب فحسب، بل وتتعارض مع قرارات المجلس ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) و ٢١١٨ (٢٠١٣)، وتتعارض مع بيان جنيف أيضاً. وهي كلها تؤكد على ضرورة التوصل إلى تسوية للأزمة السورية من خلال عملية سياسية بقيادة سورية، وتؤكد على الحوار الوطني الشامل بين السوريين.

لقد دعت بلادي على مدى عشرات السنين إلى ضرورة إنهاء السيطرة الاستعمارية، ونادت دائماً بقدسية مبدأ السيادة وحتمية الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما أعربت بلادي مراراً وتكراراً عن إيمانها بالدور المحوري للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وعدم إمكانية مكافحة هذه الآفة بشكل منفرد. إلا أننا نود أن نلفت عناية المجلس إلى نوع جديد من أنواع التدخل ومحاوله السيطرة على دول أخرى، ألا وهو قيام دول أعضاء بعينها برعاية وتمويل أعمال إرهابية وإرهابيين علناً وعلى رؤوس الأشهاد، بغرض فرض أجنداتها السياسية وقلب أنظمة الحكم. ولعل تلك الأعمال تقع ضمن اختصاص المجلس واللجان المعنية بمكافحة الإرهاب. ومما لا شك فيه، أن مكافحة الإرهاب

وعلى الرغم من تأكيد المجلس في الفقرة ١٨ من منطوق القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) على ضرورة امتناع جميع الدول الأعضاء عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة دمار شامل أو حيازتها أو صنعها أو استخدامها في سوريا، على الرغم من كل ذلك، فإن هذه الخطوات لا ترقى للأسف إلى حجم التحدي الذي يمثله الإرهاب الدولي الذي يستهدف سوريا والسوريين جميعاً.

ولذلك، نعتقد أننا جميعاً بحاجة إلى خطوات مكلّمة تعززها وتحقق الأثر المرجح منها في معالجة الشواغل التي نقلناها إلى مجلسكم والتي تدخل في صميم اختصاص هذه اللجان ومنها على سبيل المثال، منع تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية وعدم توفير الملاذ الآمن لعناصرها؛ ومكافحة الفكر الراديكالي المتطرف والتعصب أياً كانت مسبباته؛ ودعوة الدول لضبط حدودها والحد من تدفق رعاياها من الإرهابيين المتطرفين المقيمين على أراضيها إلى سوريا.

وأريد أن أشير في هذا الصدد إلى المقال الذي نشرته صحيفة "إندبندنت" أمس عن قيام متطرف بريطاني يدعى أنجيم شودري بتنظيم شبكة لإرسال المرتزقة من الرعايا البريطانيين إلى سوريا. وقد أرسل حتى الآن ٣٠٠ مرتزق باعتباره هو وكما ورد في صحيفة "إندبندنت". طبعاً، هناك مرتزقة يأتون من فرنسا ومن دول أخرى والمشكلة هي نفسها.

ووفقاً للقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، فإن جميع الدول الأعضاء ملزمة بالامتناع عن التحريض على الإرهاب والكراهية سواء في وسائل الإعلام أو في التصريحات الرسمية أو من خلال تزويد الإرهابيين بالأسلحة والمال والأفراد والدعم السياسي والإعلامي. ويجب مكافحة استغلال الإنترنت والتقنيات الحديثة من أجل التحريض على الإرهاب والتغريب بشرائح واسعة من الشباب من مختلف أنحاء العالم. ويتعين إحباط المساعي التي تبذلها الجماعات الإرهابية للحصول على مواد أو أسلحة دمار شامل

الذي يستهدف المواطنين السوريين هو أمر حاسم لنجاح أي حل سلمي للأزمة في سوريا، ولإعطاء العملية السياسية مصداقية في أعين الشعب السوري.

ختاماً، إن بياننا هذا هو نداء لأعضاء مجلس الأمن للتضامن مع الحكومة السورية في مواجهة الإرهاب الذي أزهد حياة الآلاف من السوريين الأبرياء. وعلى غرار دعوتنا التي كنا قد أطلقناها خلال عضوية سوريا في مجلس الأمن عام ٢٠٠٣ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، فإننا اليوم نوجه إليكم وعبركم، أيها السادة، دعوة للعمل المشترك لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أشكال الإرهاب كخطوة على درب القضاء على آفة الإرهاب العالمي.

لدي ملاحظة أخيرة، أيها السادة. فقد عدت لكم قبل قليل ما جرى بالأمس. ونسيت أن أشير إلى أن قذائف الهاون طالت أيضاً معهد الرعاية الاجتماعية للمصابين بالشلل الدماغى في منطقة برزة في دمشق، ومعهد اللقطاء، أي فاقدى الرعاية الاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى مقتل العديد من الأطفال والمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة في هذين المعهدين.

وما فتئت الجزاءات تشكل جزءاً حيوياً من آلياتنا لمكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بنظم الجزاءات المستهدفة، فإننا ندرك أهمية السوابق القضائية الأخيرة في محكمة العدل الأوروبية. ونحن مقتنعون بضرورة الإجراءات العادلة والواضحة واحترام سيادة القانون لضمان مشروعية تلك النظم وفعاليتها. ونرحب بالخطوات المهمة التي اتخذها مجلس الأمن لمواصلة تعزيز إجراءات عادلة وواضحة لفرض جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تعزيز دور مكتب أمين المظالم، ونشر إجراءات الحذف من القوائم على شبكة الإنترنت. ونثني على عمل مكتب أمين المظالم. ونرحب بتجديد ولاية أمينة المظالم في كانون الأول/ديسمبر الماضي مع مواصلة تعزيز المكتب، بما في ذلك فعاليته وشفافيته.

السيد مارشيك (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ إلى جانب جمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفيدة التي تأتي في الوقت المناسب.

ونحيط علماً مع التقدير أنه في تقريرها السادس المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/452)، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣،



للمنع، فيتوقع الاتحاد الأوروبي تخصيص ٧ ملايين يورو لهذا الغرض في العام الحالي، منها مليون يورو في القرن الأفريقي، و ٥ ملايين يورو في جنوب آسيا.

ونرحب بإعلان وزير خارجية الولايات المتحدة كيري إنشاء صندوق عالمي لدعم الجهود المبذولة من أجل مكافحة التطرف العنيف. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة تفاصيل تلك المبادرة، وسوف يشارك بنشاط فيها.

ونعتبر أيضاً أن إنشاء هداية - مركز التميز الدولي الأول لمكافحة التطرف العنيف الذي تستضيفه الإمارات العربية المتحدة وتدعمه بسخاء - هو إنجاز رئيسي للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في هذا المجال. ويدعم الاتحاد الأوروبي بالفعل عمل المركز، سواء مالياً أو من خلال تقديم المعرفة والخبرة من جميع دولنا الأعضاء. وسوف نعالج كذلك مسائل مكافحة التطرف العنيف من خلال حلقات عمل إقليمية اعتباراً من ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مع التركيز على القرن الأفريقي/اليمن، والساحل/غرب أفريقيا، وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا. كما نعمل على تحديث استراتيجيتنا الرامية إلى مكافحة التطرف والتجنيد. والاحاطة الإعلامية التي قدمتها مؤخرا المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن خطة العمل لتنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) كانت مفيدة بصورة خاصة، وجاءت في الوقت المناسب في هذا الصدد.

وبالنسبة إلى النهج الجغرافي، نحن نرى القرن الأفريقي واليمن كمنطقة ذات أهمية رئيسية، تتعين متابعتها عن كثب. ومن المهم أن ندعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، مثلما جرى التشديد عليه في المؤتمر المتعلق بالاتفاق الجديد من أجل الصومال، الذي انعقد مؤخراً في بروكسل بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر، وشارك الاتحاد الأوروبي في استضافته مع رئيس الصومال. وفي أعقاب الاجتماع الأخير للهيئة العامة الوزارية التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب،

أكدت أمينة المظالم على التعاون القوي والمستمر مع الدول الأعضاء. وندعو الدول الأعضاء كافة إلى تقديم كامل تعاونها مع مكتب أمين المظالم في كل الحالات.

وإننا نثني على عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، خاصة فيما يتعلق بتعزيز بناء قدرات الدول والتعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، نشيد بإطلاق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في ٢ تشرين الأول/أكتوبر للمبادرة العالمية بشأن التحقيقات والملاحقات القضائية الفعالة في مجال مكافحة الإرهاب مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وهذا المشروع الذي تعهد الاتحاد الأوروبي بدعمه بثلاثة ملايين يورو، سيقوم بالتعاوناً فعالاً على المستوى الإقليمي إلى جانب تدعيم جهود الدول لتعزيز قدرة المسؤولين في مجال العدالة الجنائية وإنفاذ القانون على إجراء التحقيقات والملاحقة والمحاكمة في قضايا الإرهاب على نحو فعال. وفضلاً عن ذلك، سيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل شراكة نيجيريا/الاتحاد الأوروبي/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن تعزيز استجابات العدالة الجنائية إزاء الأمن المتعدد الأبعاد، التي من المقرر أن تبدأ قريباً جداً.

وكذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي ويعزز التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي لمكافحة الإرهاب. وبالتعاون مع البلدان والمناطق الأخرى، شرع الاتحاد الأوروبي في تطوير استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب، بشراكة مع البلدان في منطقة الساحل والقرن الأفريقي واليمن وباكستان. وتعكس هذه الاستراتيجيات تفاعلنا الطويل الأجل، من خلال الاستفادة من النهج الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، وبالتالي ضمان الملكية والمشاركة. وزيادة الجهود بشأن التصدي للتطرف العنيف والتطرف والتجنيد والتمويل الإرهابي من أهم أولوياتنا. أما بالنسبة

أود أن أختتم كلامي مشدداً على أنه، في حين شهدنا تقدماً كبيراً في مجال مكافحة الإرهاب، يجب ألا يضعف تصميمنا على إلحاق الهزيمة بالإرهاب أو يتعثر أبداً. إن جميع أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية وموضع شجب، أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها. لذا، يجب أن يظل الترويج بنشاط لسياسات مكافحة الإرهاب وإجراءاتها أولوية للأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

**السيد درونيك (كرواتيا)** (تكلم بالإنكليزية): إن الاتحاد الأوروبي سبق أن تكلم عن هذه المسألة، ولكنني أود أن أدلي ببيان إضافي باسم بولندا وكرواتيا، بلدي، وأن أطلع المجلس على مسعى مشترك بين بلدينا قمتنا به في وقت سابق من هذا العام لتعزيز أهداف القرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، في نطاق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكما يدرك المجلس، إن القرار ١٩٧٧ (٢٠١١) مدد ولاية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لفترة عشر سنوات، وكلف لجنة ١٥٤٠ بالعمل على تحديد الممارسات والقوالب والتوجيهات الفعالة من أجل تنفيذ ذلك القرار.

وفي هذا الصدد، عملت بولندا وكرواتيا على تضافر جهودهما، مما أدى إلى المبادرة التي تعرف باستعراض الأقران، والتي انطلقت في كرواتيا رسمياً خلال حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكان استعراض الأقران للجنة ١٥٤٠ عملية مصممة خصيصاً للتعاون بين بولندا وكرواتيا، حيث عملت الدولتان على جمع خبراتهما الوطنيتين معاً في مجال عدم الانتشار، بغية مقارنة التدابير والأنظمة والأطر القانونية الوطنية ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعلى الرغم من أن استعراض الأقران الذي قامت به بولندا وكرواتيا عمل جديد على الإطلاق في الهيكل الأمني الدولي بوجه عام، فقد كان عملاً غير معروف إلى حد ما على ساحة ١٥٤٠. فقد تجاوزت بولندا وكرواتيا الأدوات التقليدية لتنفيذ ١٥٤٠، وعرضتا مفهوماً جديداً لتحديد الممارسات الفعالة للتنفيذ. وتضمنت مبادرة استعراض الأقران

وتجديد ولايات الرؤساء المشاركين للمنتدى العالمي، سيواصل الاتحاد الأوروبي مشاركة تركيا في رئاسة الفريق العامل لمنطقة القرن الأفريقي التابع للمنتدى العالمي. وفي ضوء الأحداث التي وقعت مؤخراً في نيروبي، سيعكف الاتحاد الأوروبي مع الرئيس المشارك على التفكير في كيفية تعزيز تركيزنا على أمن الحدود، وسفر الإرهابيين، ومكافحة التطرف العنيف في تلك المنطقة.

ومنطقة الساحل هي منطقة أخرى يجب أن نركز جهودنا عليها. لذلك، نرحب باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تقدّم نهجاً متكاملًا من خلال التركيز على ثلاثة أهداف استراتيجية: الأمن، والحكم، والمرونة. ومن الأهمية الحيوية بمكان البدء بتنفيذ هذه الاستراتيجية.

أود أن أتشاطر وإياكم بضعة تعليقات بشأن نظام ١٥٤٠. إن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تصل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول تهديد كبير للسلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا ندخر أي جهد لزيادة قدرتنا على منع انتشار هذه الأسلحة. وعلى الرغم من أننا في السنوات الأخيرة نجّنا، لحسن الطالع، أي هجوم يستخدم هذه الأسلحة، لا يمكننا أن نشعر بالرضا عن الذات. وبينما تتقدم التكنولوجيا، ويحصل المزيد من الناس على النظم المتطورة والدراية اللازمة لتشغيلها، يتزايد التهديد بشن هجوم بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية على نحو خاص.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التزاماً كاملاً بتنفيذ نظام ١٥٤٠، وتقديم المساعدة إلى اللجنة والدول الأخرى، حسب الاقتضاء. وثمة تفاهم مشترك على أنه ما من دولة عضو واحدة يمكنها أن تتصدى لهذا التهديد بمفردها، وأن استمرار التعاون، وتبادل المعلومات، وأنشطة التوعية، وتقديم المساعدة أمور تؤدي دوراً هاماً في بناء الأدوات اللازمة لمكافحة قدرة الإرهاب على التدمير الشامل. ونذكر أيضاً بأن التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أمر ضروري، لأنه يوفر للجنة الخبرة المتخصصة.

قيام الأقران الوطنيين بتبادل الزيارات كل إلى عاصمة الآخر، وتفاعلهم المباشر حيال مجموعة واسعة من مسائل ١٥٤٠.

والسؤال المحوري هنا يتعلق بماذا يجعل استعراض الأقران فكرة رائدة في كامل إطار ١٥٤٠. وكان تسليط الضوء على هذه المبادرة بمثابة الملكية المحلية للعملية التي مكنت بولندا وكرواتيا من الانخراط في حوار طوعي، وتحديد الاختلافات بدلا من النكسات، والفرص بدلا من أوجه القصور، بطريقة تعاونية، ومن دون أن يفرض الواحد رأيه على الآخر، وعلى نحو بعيد عن الرقابة. وقام خبراء من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح و ١٥٤٠ بدور استشاري خلال العملية برمتها.

وكما سبق أن ذكرت، جرت عملية استعراض الأقران على مرحلتين - المرحلة الأولى في كرواتيا خلال حزيران/يونيه ٢٠١٣، والمرحلة الثانية في بولندا بعد أربعة أشهر، أي في تشرين الأول/أكتوبر. وفي الجلسة الختامية للدورة النهائية في وارسو، عرض الوفدان عدة أدوات وتدابير كمارسات فعالة بالنسبة إلى ١٥٤٠. وهذه تشمل، في جملة أمور، وضع استراتيجية وطنية و/أو خطة عمل ذات صلة تكون بمثابة الاطار لوثيقة ١٥٤٠ على الصعيد الوطني؛ والتفاعل بين الوكالات الوطنية وأصحاب المصلحة؛ والتعاون الإقليمي والأنشطة التي تعزز التعاون بينفرادى الدول؛ وزيادة الوعي بين قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية. وسيجري تقديم تقرير مفصل إلى لجنة ١٥٤٠ مطلع العام المقبل.

وأخيرا، أود أن أضيف بإيجاز، بصفتي الوطنية، أن كرواتيا مستعدة لتشاطر تلك الخبرة مع شركائنا في جنوب شرقي أوروبا. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٥٤٠، يمكنني أن أعلن إجراء متابعة لمبادرة استعراض الأقران في كرواتيا العام المقبل. وسوف تأخذ هذه المتابعة شكل حلقة عمل إقليمية نعتزم عقدها في مدينتنا القديمة سبليت خلال ربيع عام ٢٠١٤.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الصين على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. كما أود

أن أعرب عن تقديري لرؤساء اللجان على تقديمهم إحاطات إعلامية زاحرة بالمعلومات، وعلى عملهم المهني. وأريد أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالمدير التنفيذي الجديد للمديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب، جان بول لابوردتي. نحن سعداء لوجوده معنا، ونتطلع إلى العمل معه عن كثب في المستقبل. وتعتقد إسرائيل أن لجان الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ضرورية للجهود العالمية الرامية إلى عزل الإرهابيين. ونحن نقدر عملها المتفاني، إلى جانب عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

منذ إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، لم يمر يوم واحد لم نواجه فيه خطر الإرهاب.

إنطلاقا من تلك الحاجة المستمرة إلى الدفاع عن مواطنينا، أصبحت إسرائيل جهة متخصصة في مجال مكافحة الإرهاب بالتقنيات والتكنولوجيات والأدوات التي لا يضاهاها أي بلد آخر. وأصبح الإرهابيون، على مر السنين، متطورين على نحو متزايد، وتتطور جهود إسرائيل في مكافحة الإرهاب لنظلم نسبق الإرهابيين بخطوة. ومن أمن الطيران إلى أمن الحدود ومن غسيل الأموال إلى البنى التحتية القانونية، تتمتع إسرائيل أيضا بخبرة وافرة يمكن أن تستفيد منها البلدان. من سهول أفريقيا إلى أدغال أمريكا الوسطى، تفخر إسرائيل بتشاطرة قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب وإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح.

وأود أن أقدم إلى المجلس مثلا واحدا تحديدا. تعد مسألة أمن الطيران محور قلق بشكل متزايد لكثير من الدول اليوم. وما فتئت إسرائيل تعاني من هذا التهديد منذ اختطاف طائرة شركة الطيران الفرنسية إير فرانس التي كانت تمتلئ بالركاب الإسرائيليين في عام ١٩٧٦ وأجبرت على الهبوط في مطار عنتيبي في أوغندا. منذ ذلك الوقت، أصبحت إسرائيل رائدة في مجال أمن الطيران، إذ نشارك تقنياتنا المبتكرة مع دول كثيرة جدا، وتعمل إسرائيل على تأمين السفر جوا وجعل المطارات أكثر أمانا.

المتفق عليها، يجب علينا أن نضمن أيضا أن الأسلحة الكيميائية لن تسقط في أيدي المنظمات الإرهابية.

وبينما نتكلم، تستغل الجماعات الإرهابية الفوضى وعدم الاستقرار في سوريا لتدريب جيل جديد من الإرهابيين وتجنيدهم وتسليحهم. وأصبحت سوريا الأكاديمية العليا للإرهابيين الأجانب، الذين يُعلّمون فلسفة الأصولية، وهندسة المتفجرات وحساب الفوضى. ووجد أن إرهابيين من الإرهابيين الذين ارتكبوا هجوم أيلول/سبتمبر في مركز للتسوق في نيروبي الذي أسفر عن مقتل ٦٧ شخصا هما مواطنان أوروبيان تدربا في سوريا. وجرت المذابح المستمرة في سوريا من خلال تمويل المقاتلين الذين ترسلهم إيران لدعم الدكتاتور في دمشق.

قد يكون لإيران رئيس جديد لبق، ولكن صانع القرار الحقيقي فيها لا يزال حامنتي؛ إن آية الله شريك في ذبح الأسد لـ ١٢٠ ٠٠٠ سوري، إذ يجهز الإرهابيين بأحزمة انتحارية في غزة وفي لبنان. لا تزال إيران الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم. ووكيلاها هما حزب الله وحماس، اللذان يرسلان مئات الانتحاريين، ويزرعان آلاف القنابل ويطلقان عشرات الآلاف من الصواريخ على المدنيين. ولا نحتاج إلى مهارات أغاثا كريستي في التحري لرؤية بصمات إيران في الهجمات الإرهابية من الأرجنتين إلى بلغاريا ومن تايلند إلى الهند.

قدم الأسبوع الماضي رئيس الوزراء البريطاني السابق السيد توني بلير تقريرا إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وركز على أهمية التعليم في مكافحة الإرهاب. وتدعم إسرائيل بقوة التقييم الذي مفاده أن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تهاجم جذور المشكلة، وهي، التربة الخصبة للتحريض. ولا يبدأ الإرهاب بانفجار قنبلة في حافلة أو في مقهى. بل يبدأ في فصول دراسية ومساجد حيث يتعلم الأطفال التمييز بدلا من السلام، والإرهاب بدلا من التسامح والاستشهاد بدلا من التفاهم المتبادل. تسمم حماس، في غزة، قلوب الجيل القادم وعقله. وطبعوا مؤخرا الكتب المدرسية لـ ٥٥ ٠٠٠ طالب

وتماما كما هو الحال مع الأسرة، لا يسعنا اختيار جيراننا على الخريطة. فلا تحيط بإسرائيل بالضبط بلدان البلوكس. ولا أحد نفسي مضطرا لإقناع أي شخص في القاعة أن إسرائيل تجرد نفسها وسط إحدى أكثر المناطق اضطرابا وعنفا في العالم. ونستخدم يوميا خبرتنا في مكافحة الإرهاب للحفاظ على مواطنينا في مأمن من التهديدات التي تحرق بنا من كل جانب. وظل مواطنو جنوب إسرائيل لسنوات هدفا لإطلاق الصواريخ وللهجمات الإرهابية من قطاع غزة. واكتشفت قوات الدفاع الإسرائيلية، الشهر الماضي، نفقا يصل طوله إلى كيلومترين يبدأ في غزة وينتهي عند مدخل مجتمع إسرائيلي، على مسافة قريبة من المنازل، ورياض الأطفال والملاعب. بنت حماس هذا النفق، باستخدام ٥٠٠ طن من الأسمنت كانت مخصصة لأعمال البناء. ولكم أن تتخيلوا عدد المدارس والمستشفيات والمنازل التي كان يمكن بناؤها بهذه الكمية من الأسمنت. وبدلا من استخدام مواد البناء لبناء مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني، تلتزم القيادة في غزة بتدمير دولة إسرائيل. وعلى حدودنا الشمالية، يحاصر حزب الله جنوب لبنان ويخبيئ ترسانته من الصواريخ البالغ عددها ٦٠ ٠٠٠ صاروخ في منازل المدنيين والمدارس والمستشفيات. ويرتكب حزب الله، إذ يقوم بذلك، جريمة حرب مزدوجة، أولا، باستخدام شعب لبنان كدروع بشرية، وثانيا، من خلال استهداف المدنيين الإسرائيليين.

ولا يمكن توقع أن تقف أي حكومة موقف المتفرج وتسمح باستخدام مواطنيها هدفا للإرهاب. وستتخذ إسرائيل كل التدابير اللازمة لحماية مواطنيها ولن تسمح بوقوع أي أسلحة استراتيجية في أيدي حزب الله أو المنظمات المعترف دوليا بوصفها إرهابية. وتشيد إسرائيل بالخطوات التي اتخذت لتدمير الترسانة الكيميائية السورية. ويجب أن يستمر ذلك بوصفه أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، الذي يجب أيضا أن يكفل رصد العملية بشكل صحيح والتحقق منها واستكمالها. وبكفالة استيفاء الجداول الزمنية

(تكلم بالعبرية)

”أنا وأنت سنغير العالم. أنا وأنت، وسينضم إلينا آخرون. قالوا ذلك من قبل. لا يهم، لأنني وأياك سنغير العالم.“

(تكلم بالإنكليزية)

وبينما نخزن لوفاة أحد رموز إسرائيل، فلنسترشد بالموسيقى التي خلفها في جهودنا لجعل هذا العالم أكثر أمنا، وأقوى وأكثر أمانا. معا، جميعنا هنا يمكننا أن نغير العالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوميوتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لرؤساء لجان المجلس الثلاث المعنية بمكافحة الإرهاب على إحاطتهم الإعلامية.

أنشئت اللجان منذ ما يقرب من عقد استجابة للظروف الخطيرة للإرهاب في ذلك الوقت واضطلعت بالجهود المخلصة في مجال مكافحة الإرهاب. ونعتقد أن أنواع كثيرة من التدابير العملية التي اتخذها المجتمع الدولي في ذلك الصدد قد أحدثت تغييرا كبيرا.

وفي الوقت ذاته، علينا أن نعترف أننا ما زلنا نعيش في واقع ينطوي على تهديد الإرهاب.

والمأساة في كينيا وفي الهجوم الإرهابي في بلدة إن ميناس في الجزائر، الذي قُتل فيه ٤٠ مواطنا، بينهم ١٠ يابانيين، لا تزال حية في ذاكرتنا. ومن الواضح أن تحديات عديدة تبقى قائمة وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده مع تركيز خاص على المخاطر ضد القارة الأفريقية.

وعلى أساس هذا الإقرار، أعلنت اليابان مؤخرا تعهدا بالتبرع بقيمة ١٦ مليون دولار لدعم بناء القدرات في دول

من طلاب المدارس الثانوية ينفون فيها في صفحة تلو الأخرى ارتباط اليهودية التاريخي بأرض إسرائيل ويصفون الصهيونية بأنها عنصرية. يجب أن يكون هدف الكتب المدرسية التعليم، ولكن حماس تستخدمها للاستفزاز، ولتلقين العقائد وللتصعيد. يتعرع الملايين من الفلسطينيين في مجتمع يصور القتل والمخاطفين على أنهم أبطال. وقد أدت ثقافة التحريض تلك إلى عواقب مميته. منذ بداية هذا العام، وقعت ١٦٣ ١ هجمة إرهابية ضد الإسرائيليين وعشرات من محاولات الاختطاف.

ولا ينبغي لأي دولة أن تقف بمفردها في مواجهة الإرهاب العالمي. وتثني إسرائيل على المديرية التنفيذية لجهودها في تنسيق الإجراءات ومراقبة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يشكل حجر الزاوية في جهود الأمم المتحدة لإنشاء نظام قوي لمكافحة الإرهاب. وإسرائيل تنفذ بالكامل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتكيف تشريعاتها لضمان الامتثال للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الذي أنشأ مكتب أمين المظالم الهام التابع للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ووضع قائمة الجزاءات المفروضة على القاعدة. كما تؤيد إسرائيل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، مع التسليم بأن أنظمة الرقابة على الصادرات والتشريعات الوطنية المناسبة لمكافحة الإرهاب حاسمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الاستخدام المزدوج.

وأخيرا، تؤيد إسرائيل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦، وتكرر أنه لا بد من التعامل مع الركائز الأربع للاستراتيجية بوصفها وحدة واحدة. وتتطلع إلى الاستعراض الرابع القادم لتلك الاستراتيجية.

واليوم، يعلن الملايين من الإسرائيليين الحداد لرحيل أريك آينشتاين، أحد النجوم الثقافية الإسرائيلية. وخلال حياته المهنية، أصبحت موسيقى آينشتاين روح أمتنا، تطمئنا في أوقات الحزن وتجعل قلوبنا تلحق في أوقات الفرح. وإحدى أغانيه الأكثر شهرة ”أنا وأنت“ وكلماتها هي كما يلي :

التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، فإننا نتوقع مناقشة عملية ومثمرة في هذا الشأن.

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق باستحداث وظيفة منسّق الأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب، نتفهم الحاجة إلى هذه الوظيفة، باعتبار أنه من شأنها تعزيز تنسيق جميع الجهود في الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه يتعين علينا توضيح الدور الفعلي للوظيفة، لئلا ننتهي إلى زيادة عدد الوظائف المعنية مع قيمة مضافة موضوعية ضئيلة.

لقد بذلت اليابان بدورها جهودا من أجل الفعالية والكفاءة في مكافحة الإرهاب. وفي أيار/مايو، استقبلت اليابان زيارة ذات برنامج مركّز على مكافحة الإرهاب قامت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بالنيابة عن اللجنة المنشأة وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأثناء تلك الزيارة، تشاطرنا على نطاق واسع أفضل ممارساتنا وآخر تدابيرنا في مجالات مثل تمويل الإرهاب، آليات إنفاذ القوانين ومراقبة الحدود. ونعتقد أن تعاون اليابان مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أثناء زيارتها، أسهم في جعل أنشطتها المقبلة أكثر فعالية، ونتوقع لها بقوة أن تضع ثمار زيارتها موضع الاستخدام العملي.

ما برحت اليابان تعلق أهمية كبرى على منع انتشار السلع والتكنولوجيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وقد دأبنا على العمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة المنشأة وفق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لتعزيز الجهود الإقليمية والعالمية لتنظيم تصدير المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ومراقبة الحدود بشكل أفضل. وبالإضافة إلى الحلقات الدراسية الإقليمية في طوكيو، كانت اليابان تنظّم أيضا حلقات دراسية هنا في نيويورك بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، بالشراكة مع بعثتي بولندا وتركيا. ونعتقد أن هذا المسعى، الذي سواصله في المستقبل، قد أسهم في تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء واللجنة.

شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا في حزيران/يونيه، التزمت اليابان أيضا بتقديم ما قيمته بليون دولار من المساعدة الإنسانية والإنمائية في السنوات الخمس المقبلة، وبتوسيع المساعدة لتدعيم الموارد البشرية في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة.

وعلى الرغم من جهودنا الجماعية نحو التعاون الدولي، لا يمكن إنكار أنّ هناك حدًا للموارد المتاحة من أجل مكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه من الأساسي لجميع وكالات الأمم المتحدة المعنية أن تتصرف بفعالية وكفاءة. وفي الوقت نفسه، يتعيّن علينا أيضا أن نعزز المزيد من الأنشطة الإيجابية لمكافحة الإرهاب، من داخل الأمم المتحدة وخارجها، بغية إحداث أكبر أثر ممكن للتدابير المتخذة من جانب المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالمبادرة الأخيرة لرؤساء اللجان بدعوة رئيس المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى الأمم المتحدة.

ومن هذا المنظور، نعتقد أنه قد يكون هناك مجال للتحسين، بغية تفادي ازدواجية العمل فيما يتعلق بإجراءات مكافحة الإرهاب التي تتخذها الأمم المتحدة. لقد شهدنا عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة تُدير برامج متنوعة، منفردة أحيانا وبالتعاون فيما بينها أحيانا أخرى. ونود أن نؤكد أهمية تفادي الازدواجية غير الضرورية، ونتوقع لهذه الوكالات أن تبذل جهدا خاصا في هذا الصدد.

ونعتقد أن دور كل كيان رئيسي لمكافحة الإرهاب - أي المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - يجب أن يكون واضحا. وفي الوقت نفسه، من الضروري دعم الآلية لضمان إجمالي التنسيق والاتساق للبرامج التي تديرها تلك الكيانات والدول الأعضاء. وبما أنّه سيُتخذ قريبا القرار المقبل لمجلس الأمن، الذي يوسّع ولاية المديرية

إنّ عملية أمين المظالم حكاية نجاح. فقد تطورت في غضون سنوات قليلة من مبادرة ضرورية إلى ضمانة راسخة لمراعاة الأصول القانونية. لكنّ التحديات تبقى ماثلة أمامنا.

أولا، إنّ حُكم محكمة العدل الأوروبية في قضية المفوضية والمجلس الأوروبيين والمملكة المتحدة ضد ياسين عبد الله قاضي، المؤرخ ١٨ تموز/يوليه، جعل من الواضح أنه لا يمكن للإجراءات الحالية لإدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها أن تكون نهاية الطريق. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أنّ محاكم إقليمية ومحلية أخرى توصلت إلى استنتاجات مماثلة. وتُظهر جميع تلك الأحكام أنّ مجلس الأمن بحاجة إلى استكشاف تدابير إضافية، بغية تحسين نوعية عمليات الإدراج في القائمة، والأهم هو زيادة المعلومات المتوفرة بشأن أسباب الإدراج في القائمة. وفي هذا الصدد، يجب استكشاف المزيد من السبل لتبادل المعلومات المتزايد بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة. وإننا مقتنعون بأنه كلما ارتقت نوعية عمليات الإدراج في القائمة، وارتفع مستوى الاستعراض على صعيد الأمم المتحدة، تنحسر إمكانية وجود التحديات القانونية على المستويين الإقليمي والمحلي.

إنّ مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات محددة الأهداف قدّمت في السنوات الأخيرة عدة اقتراحات. ونرى أنه من الأساسي تشجيع الدول التي تقترح الإدراج في القائمة على جعل جميع المعلومات المعنية متاحة. وبما أنه لدى أمينة المظالم معرفة وخبرة عميقة بشأن مسائل الجزاءات، فإنه ينبغي تشجيع الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة على تقديم التماس إلى مكتب أمينة المظالم، قبل السعي إلى معالجات قانونية في المحاكم الإقليمية أو المحلية أو في أثنائه على الأقل. وبصورة عامة، سيوفر إجراء أمينة المظالم استعراضا لعمليات الإدراج في القائمة أسرع بكثير من المحاكم في معظم الولايات القضائية. ثانيا، نودّ أن نذكر بأنّ مسألة الإجراءات المنصفة والواضحة لا تقتصر على نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم

وتتوقع اليابان أن تواصل اللجان الثلاث تأدية أدوارها والتعاون الكامل فيما بينها، وأن نواصل التعاون بإيجابية في جهود اللجان الثلاث وأنشطتها.

السيد راين (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لكي أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات محددة الأهداف. وهذه المجموعة تتكون من ألمانيا، بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فنلندا، كوستاريكا، ليختنشتاين، النرويج، هولندا وبلدي النمسا. وكما هو معلوم تماما، تهدف مجموعتنا إلى دعم جهود مجلس الأمن لتعزيز إنصاف وشفافية أنظمة جزاءاتها المختلفة، مسهما بذلك في مصداقيتها وفعاليتها.

وإننا نشكر رؤساء اللجان على إحاطاتهم الإعلامية الوافية. ونرحب بهذه المناسبة نصف السنوية للمشاركة في هذه المجموعة الهامة من تدابير المجلس، التي هي مُلزِمة ولها تأثيرات هامة على جميع أعضاء الأمم المتحدة. لذا، من المهم ملاحظة أنّ جميع الدول الأعضاء قد أقرّت في الآونة الأخيرة، أثناء الاجتماع رفيع المستوى بشأن سيادة القانون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ضرورة إعداد إجراءات منصفة وواضحة لأنظمة جزاءات الأمم المتحدة. والمجموعة المتفقة في الرأي تُشيد بالإجراءات المحددة التي اتّخذها مجلس الأمن حتى الآن، لمعالجة شواغل مراعاة الأصول القانونية المتعلقة بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وهنّئ المجلس تهنئة خاصة على قراراته بإنشاء عملية أمين المظالم وتدعيمها فيما بعد.

ونود أن نؤكد دعمنا الكامل لأعمال أمينة المظالم، السيدة كيمبرلي بروست. إنها ماضية في تنفيذ ولايتها بالاستقلالية والحيادية اللازمتين، فضلا عن النزاهة والالتزام الرائعين. لقد أسهمت أمينة المظالم إسهاما كبيرا في إنصاف وفعالية نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. فقد عزّز مكتبها بشكل خاص إجراءات إدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها، وحسّنت دقة قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

القاعدة، بل إن مراعاة الأصول القانونية وسيادة القانون تُطبَّق في جميع الحالات التي تؤثر فيها أعمال الأمم المتحدة وأجهزتها تأثيرا مباشرا على الحقوق الفردية والحريات الأساسية.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

**السيد عدي (الجمهورية العربية السورية):** لقد آثر وفد بلادي في بيانه الذي استمعتم إليه قبل قليل التركيز على الجوانب الفنية لعمل اللجان الفرعية التابعة لمجلس الأمن والمختصة بمكافحة الإرهاب، غير انه من دواعي الأسف أن ينبري ممثل إسرائيل للحديث عن الإرهاب في بلادي، في محاولة لتغطية التورط الإسرائيلي في الأزمة التي تعاني منها سورية. وفي محاولة للتغطية على دعم ورعاية إسرائيل للإرهابيين الناشطين في بلادي. كما تعلمون، ويعلم جيدا مندوب إسرائيل، فإن لدينا الكثير الكثير للحديث عن الإرهاب الإسرائيلي، ولكننا سنتجاوز في هذه الجلسة الدخول في سرد لهذه الجرائم الإسرائيلية لإتاحة المجال أمام تحرك فعال نحو الرد على مطالباتنا المتكررة بضرورة العمل على مكافحة الإرهاب الذي يضرب بلادي، سوريا.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** لا توجد أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين لدي. بذلك يحتتم مجلس الأمن هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة التي يعقدها المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أعرب عن خالص تقديري لوفد الصين وإلى أعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، والأمانة العامة على كل الدعم الذي قدموه لنا.

في الواقع كان شهرا حافلا بالعمل، وشهرا حشدنا فيه طاقانا لتحقيق توافق الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة في نطاق اختصاصنا. وما كان بوسعنا أن نقوم بذلك العمل وحدنا ومن دون العمل المضني والمساهمة إيجابية من جانب كل

في هذا الصدد، نحيط علما بالحكم الصادر أمس عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية الدليمي وإدارة شركة مونتانا ضد سويسرا، وهي قضية تتعلق بالجزاءات المفروضة على العراق. ورأت المحكمة في هذا الحكم، أنه ما دام لم يجرِ تمحيص قضائي فعال ومستقل داخل منظومة الأمم المتحدة، فإنه سيتعين على المحاكم الوطنية مراجعة التدابير المتخذة بصدد تنفيذ الجزاءات.

نؤكد إصرارنا على أن كل فرد أو كيان مدرج في قائمة جزاءات مجلس الأمن له الحق في أن يُبلغ عن أسباب الإدراج، وله الحق في أن يُستمع إليه، وله الحق في التماس سبيل انتصاف فعال. إن نُظِم جزاءات مجلس الأمن التي تمنح إجراءات مراجعة عادلة وواضحة ستستفيد من تحسين المصدقية والفعالية.

لقد ذكرنا مرة أخرى بأنه ينبغي أن تتم عملية أمينة ديوان المظالم، على أساس النظر في كل حالة على حدة، وأن تمتد تدريجيا إلى أنظمة الجزاءات المناسبة الأخرى، وبخاصة ذات المعايير العامة للإدراج في القائمة. ونحن بالطبع ندرك تماما أن كل نظام من نُظِم الجزاءات فريد في نوعه وكذلك الحالة السياسية التي يستند إليها، وأن بعض نُظِم الجزاءات تتفاوت من حيث مدى ملائمتها لكي تشملها عملية أمينة المظالم. لقد حددنا بالفعل نُظِم الجزاءات المتعلقة بالصومال/إريتريا وليبيريا بوصفها تتيح فرصا لإحراز هذا التقدم. ونرجو من أعضاء المجلس التفضل بالنظر في هذه الخطوة لدى تجديدهم للجزاءات المتعلقة بليبيريا في كانون الأول/ديسمبر.

إن مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن المسألة تكرر عرضها الدائم لكي يُناقش أيضا أي من الخطوات المحددة، من أجل تعزيز سيادة القانون واتباع إجراءات عادلة وواضحة،



بعثة، ومن دون جهود ممثلي الأمانة العامة، فضلا عن جهود المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين، وموظفي المؤتمرات ومهندسي الصوت. إننا إذ ننهي رئاستنا للمجلس، اعرف أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس في الأعراب عن تمنياتنا للوفد الفرنسي بالخط السعيد في شهر كانون الأول/ديسمبر. رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.